متاخ الاستثمار : دروس وتحديات
التحديات والفرص*

ترجمة: مروة سعودى**

مريم رؤوف فرح***

تؤكد الشواهد على أن تحسين المناخ الاستثمارى هو مفتاح الاسراع بنمو الدخل والعمالة فى مصر ، فبناء مناخ أفضل للشركات من أجل الاستثمار وخلق الوظائف والنمو يعتبر واحدا من دعامتين أساسيتين لاستراتيجية التنمية ، وقبل الإشارة إلى هذه الاستراتيجية ومناقشة أسباب أهمية تحسين مناخ الاستثمار وكيفية تحفيزه ، لابد من اختيار دروس تجارب التنمية التى تعتمد على هذه الاستراتيجية.

لقد عشنا ٢٥ سنة رائعة ، مع نهاية السبعينات خرجت الصين من اضطرابات الثورة الثقافية ونفذت الاصلاحات التى استهلها دينج زيوبينج. وكانت النتيجة أن أكثر من مليار شخص، خمس سكان هذا الكوكب، عاشوا فترة فريدة فى التاريخ الانسانى من النمو المستدام وتخفيض الفقر. مع نهاية الثمانينات، بدأ كذلك ٤٠٠ مليون شخص من وسط أوروبا والاتحاد السوفيتى السابق تحولا ملحوظا من اقتصاد السوق، وقد تضمنت التغييرات كل من الانجازات والصدمات ولكنها تغيرات غير قابلة للنقض والعديد من هذه الدول يدخل الاتحاد الاوروبى حاليا. كذلك مع بداية التسعينات

* هذه الترجمة مأخوذة من :
Nickolas Stern, Investment Climate: Lessons and Challenges, ECES, distinguished lecture Series 19, 2003.

** مروة سعودى ، باحث مساعد بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وادارة المشروعات - معهد التخطيط القومى

***مريم رؤوف فرح ، باحث مساعد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية - معهد التخطيط القومى

بدأت الهند عملية تغيير اقتصادى وترى الآن النمو الاقتصادى وتخفيض الفقر وهو ما كان يراه القليل ممكناً خلال العشرين عاماً السابقة.

كذلك من الملاحظ التحسن العام فى مستويات المعيشة خلال العقود القليلة الماضية، ففى الأربعين سنة الماضية، ارتفع متوسط العمر المتوقع من منتصف الأربعينات إلى منتصف الستينات. وفى الدول النامية انخفضت نسبة الأشخاص الأميين من حوالى النصف إلى حوالى الربع خلال الثلاثين عاماً الماضية مع حدوث تحسن شديد بالنسبة للإناث . وفى العشرين عاماً الأخيرة انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار فى اليوم بحوالى ٢٠٠ ألف شخص، وهى الزيادة المستدامة الأولى منذ بداية القرن التاسع عشر وهو ما حدث فى الوقت الذى ارتفع فيه عدد السكان فى الدول النامية بحوالى ١,٥ مليار نسمة.

إلا أن هذا التقدم لم يشمل العالم كله، ففى حين أن معدل وفيات الأطفال تحت ٥ سنوات فى الدول المتقدمة وصل إلى ٧ من بين كل ١٠٠٠ طفل سنوياً، فالمتوسط فى الدول النامية ٨٤ طفلا لكل ألف طفل، بل أنه بلغ ١٦٢ طفلاً لكل ١٠٠٠ طفل فى شبه الصحراء الأفريقية.وتعانى نصف الإناث أكبر من ١٥ سنة من الأمية فى كل من جنوب آسيا وشبه الصحراء الأفريقية ، وأكثر من مليار شخص فى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل لا يملك القدرة على الوصول لمياه شرب آمنة.

ويشتمل الوصول لهؤلاء المنسيون على العديد من التحديات، منها التغلب على الأوهام فى العديد من الدول التى فشل النمو بها على الرغم من قيامها باصلاحات صعبة. وعلى الرغم من تخفيض متوسط التعريفات الجمركية للنصف فى الدول النامية خلال العقد الماضى، ووضع التضخم تحت السيطرة بمتوسط معدلات تتكون من رقم واحد إلا أن العديد من الدول فى أمريكا اللاتينية وشبه الصحراء الأفريقية لم تشهد النتائج المرجوة فى صورة تحقيق معدلات النمو المنشودة أوتخفيض معدلات الفقر بالشكل المطلوب.

كذلك فهناك إمكانية كبيرة للعودة إلى الحماية فى الدول المتقدمة، ففى حين أن المفروض أن يكون التحدى هو إلغاء القيود على تجارة الدول النامية، فالدول المتقدمة تقدم دعماً للزراعة بأكثر من ٣٠٠ بليون دولار سنوياً، وهو ما يبلغ حوالى ٦ أضعاف إجمالى المساعدات التنموية التى تعطيها دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. هذا الدعم بالاضافة إلى اجراءات الحماية مثل سياسات منع الإغراق والتطبيقات البيروقراطية لمعايير الأمن والصحة مما يعوق الصادرات الزراعية الخاصة بالدول النامية وهو ما يتضمن تكلفة عالية على الدخول الزراعية فى الدول الفقيرة. كذلك تتعدى هذه الحماية الزراعة، حيث لها العديد من الآثار المدمرة خاصة فى مجال المنسوجات حيث وضعت الدول المتقدمة معوقات خاصة فى المجالات التى يكون للدول الفقيرة فيها ميزة نسبية.

وبينما لايجب أن نقع فى أوهام حول حجم التحديات، أعتقد أننا نواجه فرصة حقيقية الآن لبناء التفاؤل والنوايا الحسنة تجاه الألفية الجديدة، فقد ظهر التزام دولى غير عادى نحو تحفيز التنمية ومحاربة الفقر، وهو ما تبلور فى أهداف الألفية للتنمية التى أعدتها الأمم المتحدة بنهاية عام ١٩٩٩. وتتمثل هذه الأهداف فى تحقيق التحسن فى فقر الدخل، والصحة، والتعليم، ووضع المرأة والفتيات، والبيئة، وتعاون دولى للتنمية خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠١٥. كذلك التزمت المجموعة الدولية فى الدوحة فى نوفمبر ٢٠٠١ بدورة جديدة لمفاوضات التجارة فى منظمة التجارة العالمية ووضعت لأول مرة ما يهم الدول النامية على قمة أجندتها. وفى مونترى عام ٢٠٠٢، أكدت المجموعة الدولية التزامها نحو أهداف الألفية للتنمية، والتزمت الدول النامية باجراء اصلاحات فى الحوكمة والمؤسسات والسياسات، والتزمت الدول الغنية بزيادة المساعدات والانفتاح على التجارة ودعم بناء القدرات. كذلك فقد تناولت اجتماعات جوهانزبرج فى أغسطس ٢٠٠٢ التحديات التى تواجه تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة. وبأخذ الانجازات السابقة وما تعلمناه من سياسات التنمية فى الاعتبار تجعلنا هذه الالتزامات فى وضع قوى وفريد للتحرك نحو تحقيق أهداف الألفية للتنمية. ولكن يأتى كذلك خطر الفشل وما قد يسببه من تأخر ومخاطر لا يمكن تداركها.

تتضح هذه التحديات والفرص العالمية بشدة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفى مصر تتضمن المخاطر والفرص الحالية ما يلى[1]:

التغير الديموجرافى السريع: والذى تدفعه معدلات الخصوبة المرتفعة فى الماضى، وقد أدى بدوره إلى الحاجة لخلق أكثر من ٦٠٠ ألف وظيفة جديدة سنوياً لدخول المزيد من الأشخاص إلى سوق العمل. وخلال الفترة من ١٩٩٧-١٩٩٩ ومع النمو الاقتصادى المتزايد لم يتم خلق سوى ٥٠٠ ألف وظيفة سنوياً. وفى ظل الأوضاع الحالية تشير تقديرات النمو إلى ضرورة زيادة النمو بحوالى ٧% سنوياً لخلق فرص التوظيف المطلوبة للداخلين الجدد لسوق العمل. ولكن وصلت التوقعات الحالية إلى زيادة قدرها ٥% فقط والتى قد تنخفض أكثر فى حالة حدوث صدمات خارجية جديدة مثل احتمال اتخاذ خطوة حربية نحو العراق.

تقليل الفجوة النوعية: وهو مكون شديد الأهمية فى الخطة الخمسية الحالية ويمثل تحدياً فمعدل أمية الإناث (٥٦%) أعلى بشدة من معدل أمية الذكور (٣٣%) والبطالة بين الإناث أعلى ٢-٣ مرات عن البطالة بين الذكور. وتعتبر كل من الزراعة والقطاع العام مصادر توظيف هامة للإناث ومن ثم فأخذ اعتبارات النوع فى أى اصلاح فى هذه القطاعات غاية فى الأهمية.

بيئة هشة: حيث الندرة الحادة للمياه وانخفاض جودتها وزيادة التلوث والتدهور فى حالة الأرض، إذ ترتبط التنمية بشكل معقد بنهر النيل حيث تتركز الصناعات والسكان، وحماية النيل والموارد الطبيعية الأخرى فى مصر من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضرورى جداً من أجل تحقيق النمو المستدام.

النمو: بلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة من ١٩٩١-٢٠٠٠ حوالى ٤,٩% وهو أعلى من المتوسط فى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول منخفضة ومتوسطة الدخل. وقد قاد هذا النمو الاصلاحات الهيكلية والاستقرار فى الاقتصاد الكلى خاصة النجاح فى تخفيض معدل التضخم. إلا أنه ليس من المؤكد أن قوة دفع النمو ستستمر حيث كان يسوقها الطلب المحلى وليس العالمى، والتراكم فى رأس المال والعمالة وليس النمو فى الانتاجية. وقد

انخفضت الصادرات السلعية وكذلك الاستثمار الأجنبى المباشر الذى يبلغ الآن ١% من الناتج المحلى الإجمالى. وقد انخفض نصيب مصر من الاستثمار الأجنبى المباشر فى الوقت الذى ارتفعت فيه تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى العالم كله[٢].

التحول: فالتحول مطلوب نحو المزيد من الاقتصاد القائم على السوق مع زيادة فى دور القطاع الخاص. وفى منتصف التسعينات تمت خصخصة ما تزيد قيمته عن ٤ مليار دولار من الشركات العامة، ويمثل القطاع العام الآن ٢٥-٣٠% من الناتج المحلى الإجمالى، وهى نسبة لا تزال مرتفعة ولكنها انخفضت عما كانت عليه فى أوائل التسعينات (حوالى ٤٠%) إلا أن الحكومة لا تزال تلعب دوراً هاماً فى بعض القطاعات كالبنوك.

تخفيض معدلات الفقر[٣]: والتى انخفضت لأول مرة منذ الثمانينات لأقل من ١٧% من السكان (١٠,٧ مليون نسمة) مع عام ٢٠٠٠، كذلك هناك تقدم ملحوظ فى مظاهر الفقر الغير معتمدة على الدخل، إلا أن هذا التقدم لا يقتسم بالتساوى بين المناطق حيث انخفضت معدلات الفقر فى الوجه البحرى والمناطق الحضرية، ولكنها ظلت مرتفعة فى صعيد مصر بل وارتفعت. أضف إلى ذلك أن أحد أسباب انخفاض معدلات الفقر فى التسعينات كان الزيادة فى خلق الوظائف نتيجة لنمو قطاعى البناء والصناعات البديلة للواردات وقد تباطأ النمو فيهما.

كذلك تمتلك مصر **قوى كبيرة** تعتبر الأساس للدفع نحو مزيد من النمو، فلديها سوق محلى كبير بقوى شرائية متزايدة، وواحدة من أسرع أسواق تكنولوجيا المعلومات نمواً فى العالم (٣٥% سنوياً)، وعمالة منخفضة التكلفة نسبياً واحتياطيات من الغاز الطبيعى تزيد عن ضعف الاستهلاك المحلى، أيضاً موقعها الجغرافى يساعدها على التقرب من الأسواق الكبيرة كالاتحاد الأوروبى ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما تتحكم على وسيلة نقل هامة جداً "قناة السويس" وتمتلك تراث ثقافى هائل يجعلها جاذبة للزوار.

كيف يمكن الاستفادة من هذه الفرص ومواجهة هذه التحديات؟ تقدم هذه الورقة استراتيجية للتنمية معتمدة على تجارب التنمية. تستند هذه الاستراتيجية على عمودين أساسيين هما: خلق مناخ جيد للاستثمار يشجع على النمو، والتمكين والاستثمار فى الفقراء ليشاركوا فى عملية النمو. العمود الأول: مناخ الاستثمار من أهم الأمور فى مصر الآن. ولمواجهة تحديات النمو المستدام وخلق فرص العمل سيحتاج النمو الكبير المتحقق فى الاقتصاد الكلى والاصلاحات الهيكلية لأن يقترن باصلاحات مؤسسية وحكومية تشجع رجال الأعمال على الاستثمار والنمو وخلق الوظائف، ومن ثم تركز هذه الورقة على ما تم تعلمه من خلال العمل على مناخ الاستثمار وتقدم أفكاراً معتمدة على الدروس المستفادة من تجارب التنمية خاصة فى الدول النامية، كما تمت محاولة لربط هذه الأفكار بالتحديات التى تواجه مصر.

١- الدروس المستفادة من تجارب التنمية:-

يعتمد اهتمامى بالعمودين الأساسيين "مناخ الاستثمار والتمكين" على قراءاتى لتجارب التنمية خلال الخمسين عاماً الماضية، فالتنمية هى تغيير أساسى فى الهيكل الاقتصادى، فحركة الموارد من الزراعة إلى الخدمات والصناعة، والهجرة إلى المدن والمناطق الحضرية، والتحولات فى التجارة والتكنولوجيا، والتغيرات فى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة والعمر المتوقع، والتعليم والأمية، وحجم وهيكل السكان، والعلاقات بين النوع والعلاقات الاجتماعية، كلها أشياء فى قلب القضية، ويتمثل التحدى الذى تواجهه السياسة فى المساعدة على اطلاق وتوجيه قوى التغير هذه. ويمكن توصيف ٧ دروس من واقع الدروس المستفادة من تجارب التنمية والتى تستهدف تحقيق استراتيجية فعالة للتنمية.

الدرس الأول خاص *بدور الدولة*، فالدولة ليست بديلاً للسوق ولكنها مكمل هام له، فالأسواق تحتاج الحكومة والحكومة تحتاج الأسواق، وتحسم تصرفات الحكومة قدرة الأفراد على المشاركة بفاعلية فى الفرص الاقتصادية. وتشير هذه الدروس إلى الدولة الناشطة التى ترعى

بيئة يمكن للأسواق العمل بها، وللعقود أن تنفذ، ولبناء البنية الأساسية الضرورية، ولتوفير الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية المناسبة.

الدرس الثانى هو أن أكبر القوى المؤثرة على تخفيض الفقر هى ***النمو الاقتصادى***، فالدول التى استطاعت تخفيض فقر الدخل لديها هى الدول التى نمت سريعاً بينما انتشر الفقر فى الدول التى تباطأت أو تأخرت اقتصادياً.

الثالث، وهو لا يتعارض مع أهمية الدولة الناشطة، فأهم قوى النمو الاقتصادى المستدام هى **القطاع الخاص**، حيث تلعب كل من المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم دوراً هاماً فى خلق فرص العمل للفقراء.

الدرس الرابع هو ***التجارة*** والتى تعتبر قوى دافعة للنمو، وقد تغيرت أنماط التجارة بشدة منذ السبعينات حين كانت التجارة مع الدول النامية تعتمد على صادرات السلع. وقد أدى التحول عن استراتيجية احلال الواردات فى العديد من الدول، وبصورة أكبر فى حالة انفتاح الصين على العالم، إلى الاندفاع نحو الصناعات كثيفة عنصر العمل والتى تتحكم الآن فى تدفقات التجارة الإجمالية للدول النامية متسارعة النمو.

الخامس، تعلمنا أن تغيير ***المؤسسات والحوكمة*** هو قلب العمليات المؤدية للنمو، فالمؤسسات وضعف الحوكمة قد تؤدى باصلاحات السوق إلى الانحراف بشدة وهو ما يترتب عليه تكلفة عالية، خاصة على الفقراء. ويكون الدعم فعالاً فى الدول التى تساند مؤسساتها تنمية السوق والتى تكون حكوماتها قوية.

الدرس السادس والهام جداً هو أن الأنشطة التنموية تعمل بفاعلية أكبر إذا تم ***تمكين الفقراء***، ويمكن تعريف الشخص المتمكن إذا كانت لديه القدرة على تشكيل العناصر الأساسية لحياته، وهو يتطلب أن يكون كل من الرجال والإناث متعلمين وفى صحة جيدة، أى أن يخاطب الاقتصاديون رأس المال البشرى. ولكن التمكين يتعدى مفهوم رأس المال البشرى فهو أيضاً يعنى المشاركة الفعالة والتى تعتمد على توفر المعلومات والمحاسبة وجودة المنظمات المحلية.

وقد رأينا أمثلة على ذلك فى الدول النامية من المجتمعات التى تدير المدارس فى السلفادور ضمن برنامج EDUCO، إلى مشاريع إدارة الموارد والرى المجتمعية فى مصر، فمن خلال هذه الأنشطة تعلمنا كذلك أن اشراك الإناث هام جداً من أجل ضمان نجاح عمل كل قطاع من الأنشطة بداية من الإنتاج الزراعى، إلى التعليم، إلى الائتمان، إلى محاربة الفساد[٤].

الدرس السابع والأخير هو أن كل برامج الإصلاح المفروضة من الخارج بدون التزام محلى معرضة للفشل ، *فملكية* الدولة والمجتمع لأجندة التنمية يعتبر مكوناً أساسياً لفاعلية تنفيذها.

١ – استراتيجية للتنمية:

تؤكد استراتيجية التنمية النابعة من الدروس المستفادة من التجارب السابقة أن التنمية هى عبارة عن طرق أساسية للتغيير. والاستراتيجية التى أقدمها هى فى الأساس استراتيجية النمو لمصلحة الفقراء، وهى تعتمد على عمودين أساسيين ينطويان على فكرة الدولة الناشطة المكملة للأسواق.

العمود الأول هو **خلق مناخ استثمارى جيد** يشجع كل من الشركات الكبيرة والصغيرة على الاستثمار، وخلق الوظائف وزيادة الإنتاجية. ومناخ الاستثمار الجيد له ثلاث مكونات أساسية: استقرار مناخ الاقتصاد الكلى، والبنية الأساسية المناسبة، وجودة كل من المؤسسات والحوكمة. وينبع أساس هذا العمود من الدروس المذكورة سابقاً حول دور النمو والقطاع الخاص والتجارة والمؤسسات.

وأحب التأكيد هنا على أنه عند حديثى عن المناخ الاستثمارى فإنى أفكر فى المقام الاول فى الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم، وأن أهم الشركات الصغيرة فى الدول النامية هى المزرعة. وتعانى الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم بشكل أكبر من ضعف مناخ الاستثمار على الرغم من أنها تعتبر أهم مصدر لعمالة الفقراء. وتؤدى الاجراءات المتبعة لتحسين المناخ الاستثمارى للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم إلى تحسين مناخ الاستثمار للشركات الأكبر والشركات الأجنبية أيضاً والتى تلعب كذلك دوراً هاماً فى النمو وفرص العمالة.

العمود الثانى هو **التمكين والاستثمار فى الفقراء** وذلك بضمان حصولهم على صحة، وتعليم، وحماية اجتماعية ، وتشجيع الآليات التى تسمح لهم بالمشاركة فى اتخاذ القرارات المؤثرة على حياتهم، ويعتمد ذلك على الدروس المتعلقة بالعلاقة بين فعالية التنمية والدمج الاجتماعى وملكية الاصلاح.

تعتبرهذه العمليات الأساسية متبادلة ومتضامنة، فالنمو المتحقق بتحسين مناخ الاستثمار يكون ممكنا، وإذا تم تمكين الفقراء فإنهم يساهمون بقوة فى عملية النمو.

على الرغم من أن اهتمامى منصب أساساً على مناخ الاستثمار، فالتمكين مساو ومكمل له فى الأهمية، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لم تقم بالمطلوب منها من حيث التمكين، فالتقرير العربى للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ يصف ٣ أنواع من العجز فى المنطقة تؤثر بشدة على أجندة التمكين وهى: عجز الحرية، وعجز القدرات البشرية/المعرفة البشرية، والعجز فى تمكين المرأة. وتنخفض مؤشرات مشاركة الأفراد فى القرارات والعمليات التى تشكل حياتهم فى المنطقة مقارنة بأجزاء أخرى من العالم النامى، وعلى الرغم من ارتفاع مستويات الاستثمار فى رأس المال البشرى لبعض السكان، إلا أن الصحة والمخرجات التعليمية للسكان ككل منخفضة مقارنة بمناطق أخرى آخذين الدخل فى الاعتبار (جدول١)٥

جدول رقم (١): مؤشرات التعليم : مقارنة بين مصر والدول الأخرى

الدولة/المنطقة	الناتج القومى الإجمالى للفرد	أمية الرجال	أمية الإناث	معدل القيد
مصر	١٤٦٠	٣٣	٥٦	٣٩
شرق آسيا والباسيفيك	١٠٦٠	٨	٢١	٨,٨
أوروبا ووسط آسيا	٢٠١٠	٢	٥	٤٥,٤
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٣٦٧٠	١١	١٣	٢٢,١
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٠٩٠	٢٥	٤٦	٢٢
جنوب آسيا	٤٤٠	٣٤	٥٧	٦,٥
شبه الصحراء الأفريقية	٤٧٠	٣٠	٤٧	٣,٦

المصدر: البنك الدولى، مؤشرات التنمية الدولية

وللتفاوتات بين النوع أهمية كبيرة، ويشتمل الافتقار إلى الفرص على تكلفة عالية لا تقتصر على حياة الإناث، ولكن تعوق الفرص الاقتصادية للجميع، ووفقاً لأحد الدراسات فمعدل النمو السنوى لدخل الفرد فى جنوب آسيا، وشبه الصحراء الأفريقية، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان يمكن أن يكون أعلى بنسبة ٠,٥-٠,٩% خلال الفترة من ١٩٦٠ -١٩٦٢ إذا كانت هذه الدول اتبعت اتجاه دول شرق آسيا٦ حو فجوة النوع فى التعليم. وقد رأينا أمثلة لا حصر لها من أنشطة الأعمال تكون فيها الإناث مصدراً للابداع وتحسين الإنتاجية وخلق الوظائف الجديدة فى العالم كله. وفى مصر هناك برامج لمشروعات تمويل جزئية للمرأة وللبرامج الابداعية مثل ضمان حصول الإناث على بطاقات هوية والمواطنة والتى ساعدت على مشاركتهم فى قوة العمل وخلقت فرصا جديدة للآخرين. وساعدت كل هذه الجهود على تعميق فهم أهمية مفهومى النوع والتمكين وكانت لها الآثار العميقة على النمو.

١- الأهمية المركزية لمناخ الاستثمار على فرص النمو والعمالة:-

تركز الاستراتيجية المعروضة هنا على مناخ الاستثمار والتمكين، ويتم تعريف مناخ الاستثمار على أنه السياسة والمؤسسة والبيئة السلوكية الحالية والمستقبلية التى تؤثر على كيفية إدراك رجال الأعمال للعوائد والمخاطر المرتبطة بالاستثمار والتى لا تقتصر على كمية الاستثمار ولكن تشمل كذلك إنتاجية الاستثمار والنشاط الاقتصادى.

التنظيم

فى التأكيد على مناخ الاستثمار، أركز على معوقات التنظيم خاصة تلك المعوقات المتعلقة بالحوكمة والمؤسسات. وغالباً ما نرى مجتمعات استقرت عند توازن منخفض المستوى نتيجة لنقص فرص وحوافز الاستثمار. فالحكومة قد ترعى مصالح الأفراد ذوى الثروات المتراكمة من الماضى كمالكى الأراضى الكبيرة أو ذوى الأعمال الكبيرة المستقرة، فمثلاً فى بعض الدول عملت الحكومات كآخر ملاذ للتوظيف كما حدث فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

خاصة فى تعيين خريجى الجامعات. ولكن إذا لم تتخذ الحكومة الخطوات الضرورية لتشجيع استثمار القطاع الخاص أو على الأقل منع خنق هذه الاستثمارات، لن يكون هناك نمو قوى أو تخفيض للفقر.

بملاحظة الدول فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتى عانت من مفارقة ارتفاع الاستثمار فى رأس المال المادى مع الركود خلال الثمانينات والتسعينات. وباستثناء مصر، فقد عانت هذه الدول من تناقص سنوى فى معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بحوالى ٠,٨% سنوياً فى الثمانينات والذى ارتفع ليصل فقط إلى ١,١% سنويا فى التسعينات. إلا أن معدلات الاستثمار فى رأس المال المادى كانت عالية جدا فى المنطقة. أحد الأسباب الأولية لأن يخلق هذا الاستثمار الهائل إنتاج إضافى قليل جداً هو أن الهيكل المؤسسى لسوق العمل يوزع العمالة بشكل سيئ. فمرتبات الحكومة العالية جذبت الأشخاص الأكثر تأهلاً للقطاع العام. والمقاييس المستخدمة لحماية العمالة الحالية جعلت من الصعب على رجال الأعمال بدء واستكمال أعمال ديناميكية. أما مصر فكانت أكثر نجاحاً فى تحقيق استقرار اقتصادى كلى وتحقيق تقدم تدريجى فى الخصخصة والاصلاح الهيكلى، ورأت العوائد فى صورة أداء أفضل للنمو على الرغم من وجود العديد من العوائق التى تحد من نشاط رجال الأعمال. وبينما تركز الخصخصة على تحويل القديم، يركز تحسين المناخ الاقتصادى على ميلاد ونمو المبادرين الجدد.

نظرتى هذه لأهمية أثر التنظيم على النمو، تأثرت بعملى فى الدول النامية والمتحولة، وأهمهما كانت كلا من الصين والهند، دولتان اهتممت بهما بصورة خاصة فى أبحاثى وعمل السياسات الخاصة بهما كاقتصادى مهتم بالتنمية. وقد أدى التخلى عن القيود المواجهة للأعمال فى الدولتين إلى مردود قوى على كل من النمو وتخفيض الفقر. حين بدأت الصين اصلاحاتها منذ ٢٥ عاماً عاشت فى أهم مرحلة لتخفيض الفقر فى التاريخ، وفى عملى بالهند، والذى تضمن دراسة عن قرب لاحدى قرى الهند عبر عقود متعددة مع كريستوفر بليس، وجين دريز، وبيتر لانجوا، وآخرين جعلنى على دراية بالعوائق التى كانت تكبل التنظيم فى

الهند[٥]، ولكن اصلاحات الهند خاصة منذ ١٩٩١ بدأت تفكك ما كان يسمى بالpermit raj ومن ثم كان لها مردود قوى على النمو.

وعلى مدار ٦ سنوات فى البنك الأوروبى لإعادة التعمير والتنمية خلال التسعينات، رأيت قدرات التنظيم تتحرك فى الاتحاد السوفيتى السابق بعد سنوات من القمع، ثم رأيت فشل الحكومة يحول هذه الحركة فى اتجاهات هدامة. وفى مشروعى التطبيقى الأول فى أفريقيا فى الستينات والذى ركز على مزارع الشاى لاحظت قدرة صغار الملاك على الاعمال (معظمهم من الإناث) فى الهضاب الكينية، والذين كان يساندهم استثمارات القطاع العام فى البنية الأساسية والملحقات الزراعية.

وكما أشار العديد من الدلائل، تلعب أنشطة التنظيم دوراً كبيراً ومباشراً فى محاربة الفقر. وأوضحت الدراسات المعتمدة على بيانات الأسر المعيشية فى العديد من الدول أن نشاط التنظيم الخاص هو المحدد الأول لزيادة دخل الفقراء[٦]، وفى فيتنام على سبيل المثال كانت الأسر التى أدارت الشركات أكثر قدرة على تحسين المستويات المعيشية[٧]. كما أوضحت الدراسات التجريبية فى الولايات المتحدة أن الأعمال صغيرة الحجم هى الطريق للخروج من الفقر، وهو اكتشاف أكده الفقراء فى الدول النامية المشاركين فى دراسة البنك الدولى "أصوات الفقراء"[٨].

وأقنعتنى هذه التجارب والحقائق المنبثقة منها أن التنظيم يعتبر ، أو بإمكانه أن يكون ، القوة المركزية الاقتصادية الخلاقة فى كل الدول، وتظهر هذه القوة أحياناً بشكل إيجابى، وأحياناً تكون كامنة، وأحياناً أخرى توجه توجيهاً خاطئاً نحو السعى نحو الريع والجريمة. ولابد أن يكون هدفنا هو مساندة تغيير السياسة الذى يخلق الظروف التى تجعل من التنظيم عملاً بناءاً وديناميكياً.

المنشآت:

التركيز على التنظيم يعنى التركيز على المنشآت الخاصة، فالمنشآت الخاصة ليست فقط المحرك الأساسى للنمو الكلى ولكنها أيضاً الموفر الأساسى للفرص الاقتصادية والأنشطة

للفقراء. حيث يعمل جزء صغير من ال١,٢ مليار نسمة الذين يعيشون على أقل من دولار فى اليوم فى القطاع العام. وفى مصر يحصل أقل من ثمن الفقراء على دخولهم من العمل الحكومى، فى حين أن ربع غير الفقراء يعملون فى القطاع العام "جدول ٢" ومن ثم فنمو القطاع الخاص ضرورى لتخفيض الفقر.

جدول رقم (٢): قطاعات توظيف الأفراد وفقاً لحالة الفقر %

القطاع	غير فقراء	فقراء
حكومة	٢٥,١٦	١٢,٠١
خاص	٦٩,٤٤	٨٥,٩٣
رسمى	٣٥,٩٨	١٧,٤٤
غير رسمى	٦٤,٠٢	٨٢,٥٦
الزراعة	٣٦,٠٢	٥٦,٥٦
تصنيع	١١,٠٩	٧,٥٨

المصدر: البنك الدولى والحكومة المصرية (٢٠٠٢)

كما لوحظ من قبل، عند دراسة المناخ الاستثمارى والقطاع الخاص، نفكر أولاً فى المناخ المحيط بالشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والتى تمثل مصدراً هاماً لعمالة الفقراء، وللابداع والخلق. فالشركات الأكبر تنتج عن الابتكار الناجح والنمو الجيد فى الماضى، ولكن يصبح لديها ميل نحو الارتكاز والسكون والبحث عن الابتكارات التى تساعدها على الحفاظ على استدامة وضعها، والشركات الأصغر فى البيئات الأكثر تنافسية لديها القليل لتخسره فى استهدافها للابداعات الحقيقية التى تساعد على تغيير طرق انتاجها القديمة للأشياء. كما تميل هذه الابداعات نحو الظهور والخروج بوفورات ايجابية للشركات المنافسة. كذلك تعطى الشركات الصغيرة عمقا أكبر للأصوات الشعبية وهو هام جداً لتنمية العملية الديمقراطية. ومن ثم يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تكون عنصراً ديناميكياً للتغير فى الاقتصاد، كما تمارس ضغوطاً على الشركات الأكبر حجماً وعلى الحكومات نحو التغير، وهى تعتبر

أساس عمل القطاع الخاص فى مصر فالشركات التى يعمل بها أقل من ١٠ عمال تمثل نحو ٨٠% من القيمة المضافة للقطاع الخاص و٧٥% من العمالة.

بالنسبة للكثيرين، تمثل الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم الطريق الأول للخروج من الفقر، وفى المناطق الريفية تلعب الشركات غير الزراعية متوسطة وصغيرة الحجم دوراً حيوياً نحو نمو الدخل والاستقرار[٩]. ففى الصين على سبيل المثال، أدت تنمية الشركات فى المدن والقرى إلى تخفيض ملحوظ فى الفقر بانتقال المزيد من العمالة الزراعية نحو الاقتصادات غير الزراعية. وفى الهند، وعلى الرغم من الدور الأصغر الذى لعبته العمالة غير الزراعية فى تخفيض الفقر، أوضحت أبحاثنا الميدانية أن حوالى ثلث دخل الأسر المعيشية الريفية يأتى من مصادر غير زراعية معظمها من شركات جزئية صغيرة أو متوسطة الحجم، تأتى هذه الدخول من قطاعات مختلفة منها التجارة والتصنيع والخدمات، ومن عمالة منتظمة، أو تعمل نصف الوقت أو تحت التوظيف الذاتى.

وأوضحت الدراسات القروية أن الأسر المعيشية الريفية تقيم الدخول غير الزراعية تقييماً عالياً ليس فقط لمساهمتها بوضوح فى المستويات الاجمالية الدخل، ولكن لأنها تقوم بتوزيع المخاطر على القطاعات المختلفة مما يقلل من تعرض الأسر للتقلبات المتوقعة فى الدخول المرتبطة بمجئ محصول سئ مثلاً. ومن ثم فوجود مناخ استثمارى قوى ضرورى لتشجيع عمالة الشركات غير الزراعية صغيرة ومتوسطة الحجم بما يؤدى لزيادة دخول الفقراء مع تنويع المخاطر الاقتصادية.

وتعتبر العمالة الريفية غير الزراعية فى الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم موضوعاً هاماً فى مصر، ففى صعيد مصر، وهى منطقة ذات معدلات فقر مرتفعة، يصل نصيب العمالة فى الأنشطة الريفية غير الزراعية إلى ٣٧%وهى نسبة أقل من مثيلتها فى الوجه البحرى الأكثر ثراء (٤٧%).

بدا نمو العمالة فى قطاع التصنيع مقصورا على مصر الدنيا (الوجه البحرى والقاهرة) وقد كان ناتجاً عن النمو المتسارع لعمالة التصنيع فى المناطق الريفية. وبأخذ مستويات الانتاجية المرتفعة فى التصنيع فى الاعتبار ، يبدو أن هذا النمو فى العمالة الريفية غير العاملة بالزراعة قد ساهم بوضوح فى انخفاض معدلات الفقر بين هؤلاء العمال[١٠]. وفى حين لا زالت الدراسات الاقليمية غير موجودة فى مصر، إلا أن مساهمة الأنشطة غير الزراعية فى دخول الفقراء يمكن ملاحظتها. وأوضحت إحدى الدراسات عن مصر فى نهاية التسعينات أن ٢٠% من السكان حصلوا على ٦٠% من دخلهم من مصادر غير زراعية[١١].

وعلى الرغم من أهميته للتنمية، يظهر قطاع الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم ضعيفاً فى العديد من الدول النامية والمتحولة. حيث يحدث مناخ الاستثمار الضعيف ضرراً أشد بالشركات الصغيرة ، مقارنة بغيرها ، مقللاً من حركة هذا القطاع ومعرقلاً من دوره القوى المنتظر[١٢]. ويظهر هذا الأثر بشكل أقوى فى الدول الأكثر فقراً كنتيجة لزيادة المضايقات الحكومية وانخفاض التنظيم السياسى للأعمال الصغيرة[١٣]. ودعوى أؤكد ثانية على أن التحسين فى مناخ الشركات متوسطة وصغيرة الحجم ينتج عنه تحسين مناخ الشركات الكبيرة والأجنبية، كما أنها تلعب أيضاً دوراً أساسياً فى عملية التنمية.

ولا يتمثل الهدف من التأكيد على دور الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم فى التنمية فى استهداف مفهوم الحجم الأمثل للشركة الصغيرة. وإذا تم تطبيق السياسات المشجعة للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم بدون تفرقة، قد يؤدى ذلك دون قصد إلى تشجيع الشركات الصغيرة على البقاء صغيرة، والشركات الكبيرة على الانقسام. ويفتقر العديد من الدول النامية لوجود الشركات المتوسطة[١٤]. ومع انتشار شركات صغيرة غير منتجة ولا تنمو، وشركات كبيرة تملكها أو تسيطر عليها الدولة والقليل من الشركات متوسطة الحجم. ويعتبر المناخ الاستثمارى الذى يشجع الشركات على البقاء صغيرة وغير رسمية ، لتفادى التعقيدات البيروقراطية ، من أحد مظاهر إعاقة النمو. ويأتى الدليل على هذه الظاهرة من المسوح على مستوى الشركات فى روسيا[١٥]. وقد أكد هيرناندو دى سوتو انها احدى سمات الاقتصادات النامية[١٦]. كما تؤكد

دراسات معهد الحرية والديمقراطية الموجهة بواسطة دى سوتو والمركز المصرى للدراسات الاقتصادية أن مظاهر البيئة التشريعية والمؤسسية فى مصر لا تشجع الأعمال الصغيرة غير الرسمية على الانضمام إلى القطاع الرسمى والنمو[١٧]. وفى المجتمعات المتحولة، يكون افتقاد وجود الشركات المتوسطة نتيجة للدور المتحكم للشركات الكبيرة المملوكة للدولة. أقصد بتشجيع الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم خلق مناخ يشجع الشركات غير الرسمية لأن تكون رسمية، ويشجع الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم الجديدة لدخول السوق ووضع ضغوط تنافسية على الموجودين، ويشجع الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم الموجودة لأن تكون أكثر انتاجية ولتخلق المزيد من الوظائف وتنمو لتكون شركات كبيرة.

تعتمد حركة ميلاد، ونمو، وموت الشركات، والتى تكون فيها الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم بالغة الأهمية، على مناخ الاستثمار الذى يشجع المنافسة والابداع بين الشركات[١٨]. وقد استخدم جوزيف شومبيتر فى رؤيته الواسعة للتنمية التى يقودها السوق مصطلح "الهدم البناء" للتأكيد على أن كل من ميلاد وموت الشركات أجزاء متساوية من الحياة الاقتصادية. فالحل المؤسسى البناء فى إحدى المراحل قد يكون عائقاً يحتاج للتغير من أجل التحرك نحو المرحلة التالية. وينطبق ذلك على مستوى المجتمع ككل وعلى المستوى الجزئى للشركات. ويعتبر تشجيع التنافس المتذبذب بين الشركات ، عن طريق جعل دخول ونمو وخروج الشركات اكثر سهولة ، جزءاً هاماً من المناخ الاستثمارى الجيد.

وهناك أدلة متزايدة تؤكد على المكاسب الكبيرة الناتجة عن تحسين المناخ الاستثمارى. ففى الهند الولايات ذات المناخ الاستثمارى الأفضل تنمو بسرعة ضعف سرعة نمو الولايات ذات المناخ الاستثمارى الفقير، وترتفع معدلات الاستثمار ٣ أضعاف فى الولايات الأفضل عن الولايات الأسوأ[١٩]. وفى الصين أوضحت أبحاثنا ان تحسين المناخ السئ للاستثمار الاقليمى ليصل إلى مستوى أفضل المناطق يرفع من انتاجية الشركات بحوالى ٣٠%، ويرفع معدلات الاستثمار من ١٤% إلى ١٩%[٢٠]. ويعتبر تحسين مناخ الاستثمار عملية حيوية لخلق تغير متسارع وذو قوة ذاتية، ولا يأتى فقط بالمكاسب الساكنة، ولكن أيضاً بزيادات قوية

ومستدامة فى معدلات النمو. وكلما تحسن المناخ الاستثمارى، تزداد الفرص وتصبح الاستثمارات القائمة أكثر انتاجية وترتفع الحوافز الخاصة بالسلوك الانتاجى مقارنة بالسلوك الانحرافى أو الدفاعى، وتنتعش آمال المنظمين، ويقوى موقف المطالبين بتحسين المناخ الاستثمارى، ويقوى كل من مناخ الاستثمار والاستثمار كل منهما، ويحقق الاقتصاد المزيد من الاستثمارات الإنتاجية، ويوضح نجاح التنظيم والاستثمار للمستثمرين الآخرين ما يمكن عمله ، معطياً مجالات أكبر للمزيد من التحسين فى المناخ الاستثمارى والنمو المستدام. وهكذا يمكن لهذه الدائرة الصالحة ان تكون قوى قادرة على الاسراع بالنمو وخلق الوظائف.

٢- بناء المناخ الاستثمارى: دروس وخبرات

بعد توضيح ضرورة تحسين المناخ الاستثمارى للاسراع بعملية النمو وتخفيض الفقر، يأتى سؤال: كيف يمكن تحسينه؟ هنا دعونى أذكر بعض الدروس المستفادة من ملاحظة تجارب وخبرات الدول فى كل من المحددات الثلاث الهامة لمناخ الاستثمار

١. سياسات الاقتصاد الكلى والتجارة والاقتصاد ككل.
٢. البنية الأساسية.
٣. الحكومات والمؤسسات.

البيئة الاقتصادية الكلية:

إن استقرار أحوال الاقتصاد الكلى- استقرار السياسة المالية والشفافية، وانخفاض الضخم، وسياسات نقدية وسعر صرف جيدة- بجانب الاستقرار السياسى يدعم القطاع الخاص عن طريق تحفيز الوضوح، وتخفيض المخاطر، وتوفير الإشارات المطلوبة لجودة هذا الاقتصاد. كذلك الانفتاح نحو كل من التجارة والاستثمار الخارجى يروج للمنافسة ويحفز على الابتكار والعمل الحر.

ولقد تم إدراك كافة هذه الجوانب الكلية للمناخ الاستثمارى من قبل، ويوضح العديد من الأدبيات التجريبية أن الأحوال الكلية الجيدة تحفز وتسرع من النمو، كذلك هناك دليل قوى

على أهمية كل من انخفاض معدل التضخم، وانخفاض الاستهلاك الحكومى، والانفتاح نحو التجارة والاستثمار الخارجى[٢١]. ومن المسلم به أن تراجع النمو فى الدول النامية بعد الستينات وأوائل السبعينات نتج جزئياً من عدم استقرار الاقتصاد الكلى مما خفض من الثقة فى الحكومة وقدرتها على توفير مناخ مستقر لعمل الشركات الخاصة.

وقد تم متابعة سياسات الاصلاح الاقتصادية الكلية الشاملة وبرامج التثبيت فى العديد من الدول خلال العقود الأخيرة، وبنجاح مقبول فى مصر. فالموازين الداخلية والخارجية كانت مستقرة مع نهاية التسعينات، وانخفض معدل التضخم كما كان لهذه السياسات أثرا واضحا فى تشجيع الاستثمار الخاص. وخلال الفترة من ١٩٩١ حتى ٢٠٠٠، انخفض العجز فى الموازنة العامة للدولة من نسبة ١٥,٢% من الناتج المحلى الإجمالى إلى ٢,٦%، وانخفض التضخم من ١٥% إلى ٣% وبلغ متوسط حساب الميزان الجارى ١,٧% من الناتج المحلى الإجمالى.

إلا أن قضايا الاقتصاد الكلى لا تزال ذات أهمية واضحة لمصر، بظهور بعض الضغوط الحديثة على ميزان المدفوعات، وخسارة الاحتياطى، والحيرة وعدم التيقن نحو العملة المصرية. والأصعب من بين التحديات الاقتصادية الكلية فى الآونة الأخيرة كانت سياسة سعر الصرف. فعلى الرغم من أن سياسة سعر الصرف الثابت كانت أساسية لبرنامج التثبيت خلال التسعينات، إلا إنها أدت لتقدير أعلى بأكثر من ٥٠% لسعر الصرف الحقيقى، وأسعار فائدة أعلى، وخسارة للاحتياطى ومن ثم تم فرض التخفيض والبدء فى منهجية أكثر مرونة لإدارة سعر الصرف وفقاً لقوى السوق مع زيادة التأكيد على ضرورة اتباع سياسة نقدية صحيحة مستهدفة للتضخم من أجل إطار اقتصادى كلى سليم[٢٢]. كذلك يمكن لمصر أن تحسن من التنبؤ بالبيئة الاقتصادية الكلية من خلال التحفيز السريع للشفافية المالية، مثلاً بجعل ميزانيات الحكومة متاحة للجمهور بما سييسر على رجال الأعمال اتخاذ قرارات الاستثمار والإنتاج. كذلك ستقلل الشفافية المالية من احتمالات الصدمات غير المتوقعة نتيجة لتحسين المراقبة العامة والمحاسبة.

وقد حقق العديد من الدول النامية بتقدما كبيرا فى الانفتاح خلال العقدين الأخيريـــن، ومعظم الاقتصادات أكثر انفتاحاً الآن: حيث انخفض متوسط مستوى التعريفات الجمركيـــة بدرجة كبيرة فى جميع الدول النامية منذ النصف الأول للثمانينيات، كذلك انخفضت درجـــة التفاوت بين التعريفات الجمركية فى العديد من الدول. وظهرت فوائـــد عديـــدة للتكامـــل، فمعدلات النمو للدول المتعولمة حديثاً مثل الهند، والمكسيك، وأوغندا، وفيتنام تسارعت بشدة فى التسعينات. حتى الاقتصادات المعروفة تاريخياً بالانغلاق كالصين نتج النمو العالى لديها من التزايد فى الوصول للسلع ورؤوس الأموال العالمية، إلا أن إجمالى الوصول لا يـــزال منخفضـــاً نسبياً. ولا يقتصر فضل التكامل الاقتصادى على النمو فقط، وإنما أيضاً على تقليل الفقر مـــن خلال توفير فرص العمل وتخفيض الأسعار للمستهلكين. فالحماية تؤدى لضياع فرصة خلـــق الأعمال فى الأنشطة ذات الإنتاجية العالية، ولارتفاع الأسعار فى الاقتصادات المغلقة بما يضـــر بالفقراء.

وفى الفترة الحالية، والتى تلى مؤتمر الدوحة، تأتى التنمية على قمة أولويات أجندة التجارة، فحتى تستفيد الدول النامية الاستفادة القصوى من التكامل العالمى، لابد أن تكون لديها القدرة على التصدير، ولكن الدعم الذى تقرره الدول المتقدمة خاصة على القطاع الزراعى يدمر هذه القدرة، ومتوسط الدعم الذى تناله البقرة الأوروبية حوالى ٢,٥ دولار يومياً واليابانيـــة ٧,٥ دولار يومياً بينما ٧٥% من سكان أفريقيا تعيش على أقل من ٢ دولار يومياً. ومن ثم فالغـــاء هذا الدعم سيفيد الدول النامية بشدة ويحافظ على الموارد ويمنع الدمار البيئى فى الدول المتقدمة.

إلا أن الدول النامية يمكنها أن تؤثر بشدة على النمو من خلال اصلاح سياساتها التجارية، فعلى الرغم من عدم كمالها؛ إلا أن أفضل نماذج التجارة الموجودة حالياً ترى أن الدول النامية ستكسب حوالى ٧٥ بليون دولار سنوياً من تحرير تجارة الســـلع فى دول منظمـــة التعـــاون الاقتصادى والتنمية OECD، وحوالى ١٢٠ بليون دولار من تحرير نظامها التجارى. ولا تأخذ هذه التقديرات فى حسبانها المكاسب الديناميكيةمن التجارة، والتجارة فى الخـــدمات، وإزالـــة القيود غير الجمركية للتجارة فى السلع. وبالمقارنة فإن إجمالى المعونات الرسمية للتنمية من الدول

المتقدمة للنامية (حوالى ٦٠ بليون دولار سنوياً على مدار العشر سنوات الأخيرة)أقل من هذه التقديرات بكثير.

إن الدور الذى يلعبه الاندماج فى الأسواق العالمية فى إذكاء شعلة النمو معروف جيدا فى مصر وهو ما يظهر بوضوح فى استراتيجيتها العشرينية "رؤية لعام ٢٠١٧". فموقع مصر الجغرافى بقربه من الأسواق الكبرى يوفر مزايا تجارية كامنة، كما هو الحال فى وفرة مواردها من الموارد الطبيعية والعمالة "خاصة منخفضة المهارة". إلا أنه يظل هناك مجال كبير لتحسين انفتاح مصر نحو الأسواق العالمية، فالنمو فى مصر يحفزه الطلب المحلى مما أدى لانخفاض قيمة كل من الصادرات والاستثمار الأجنبى المباشر، وانخفاضهما بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى وبالنسبة للنصيب النسبى فى الأسواق العالمية[٢٣].

وقد انخفض مؤشر الانفتاح من ١٣,٧% إلى ٩,٦% فيما بين ١٩٩٠ و٢٠٠٠ فى مصر، وبالمقارنة ارتفع المؤشر فى كل من تونس والمغرب[٢٤]. وتحمى الحواجز المالية المرتفعة تجاه الاستيراد فى مصر المنتج المحلى، وكذلك التعريفات الجمركية ليست فقط مرتفعة نسبياً عن باقى الدول، ولكنها متفاوتة بشدة بين قطاعات الاقتصاد وداخل القطاع الواحد. وعلى الرغم من أن تحرير التجارة فى أوائل التسعينات قلل التعريفات الجمركية بحوالى ٥٠%، إلا أن التعريفات الاسمية فى ١٩٩٩ كانت ٢٨% بالمقارنة ب١٨% فى الدول ذات الدخل المنخفض، و١٤% فى الدول ذات الدخل المتوسط، أضف إلى ذلك دور التعقيدات فى الاجراءات الجمركية ومعايير الجودة فى إعاقة التجارة[٢٥].

وتعتمد منهجية تحرير التجارة فى مصر بدرجة كبيرة على التكامل الإقليمى، مع وجود اتفاقيات للتجارة مع الاتحاد الأوروبى والدول العربية والعديد من الاتفاقات الثنائية مثل الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من أن منهجية التكامل الإقليمى أقل درجة من التكامل العالمى، إلا أنها تعتبر خطوة ايجابية نحو التكامل العالمى الشامل، وتوضح الحقائق أن الاتفاقيات مع كل من الاتحاد الوروبى والولايات المتحدة ستحفز النمو والفرص المتاحة[٢٦].

والتحدى المواجه للأداء الاقتصادى هو خفض المعوقات الباقية للدخول أكثر فى الاقتصاد العالمى والتوجه نحو النمو المحفز بالتصدير.

وبينما الأحوال المحلية للعمل الحر والنمو جيدة، إلا أن التعرض للمنافسة العالمية ترفع من إنتاجية الشركات المحلية وتقلل من تكلفة المدخلات للمستخدم النهائى، وبينما الاستثمار الأجنبى المباشر يأتى معه بإنتاج جديد وتكنولوجيات تشغيل حديثة وقدرة تنظيمية وشبكات للتسويق، فمثلا: حالة صناعة الآلات الهندية[٢٧]، حين تم خفض الحماية فى بداية التسعينات، فدخلت الشركات التايوانية واستأثرت بثلث السوق، ولكن بعد حوالى عقد من السياسات الأكثر انفتاحاً، تكيف العديد من المنتجين الهنود وارتفعت انتاجيتهم بشدة، وقدموا منتجات جديدة، واستأثروا بمعظم السوق واتجهوا إلى التصدير. فارتفاع الانتاجية وتحسن جودة المنتجات تعتبر اهم مصادر الانتفاع من الانفتاح. وسيكون تجاوب القطاع الخاص على اصلاحات التجارة محفزاً بالاصلاحات فى بيئة الأعمال.

كذلك ، وكما هو الحال فى كل تغيير ، فإن المزيد من الانفتاح للتجارة قد يتضمن تكاليف للتكيف من خلال إعادة التوطين ، وهى تكاليف لابد من ملاحظتها وإدارتها، فانتهاز فرصة التكامل العالمى يعنى تحريك الموارد وتغيير طريقة عمل الأشياء، وذلك من الممكن أن يفرض ضغوطا على الأنظمة القومية للمساعدات الاجتماعية، وعلى الحماية البيئية، والقيم الوطنية والجماعات المحلية. ولأن المكاسب لا يمكن توزيعها بالتساوى ، ومن يكسب من الاصلاح هم الأغنياء عادة ، فمن الممكن أن يواجه التغيير مقاومة ويستدعى حماية لمصالح معينة. ومن ثم فبرامج التعديل ضرورية لتأكيد قابلية النجاح السياسى للتحرير وأن معظم المهمشين لن يتأثروا بالسالب من التحرير.

على الرغم من أن العوامل الكلية: كالاستقرار المالى، والتضخم، والانفتاح ضرورية للمناخ الاستثمارى والنمو، إلا إنهما لا تعطى صورة كاملة، فمثلاً على الرغم من أن الدولة النامية المندمجة عالمياً تنمو فى المتوسط ٥ مرات أسرع من الأخرى الأقل اندماجاً (٥% مقابل ١,١%)،

فهناك تفاوت واضح فى النمو بين الدول المندمجة من ٠,٤% فى الفلبين إلى حوالى ٨% فى الصين. فالمناخ الاستثمارى يتضمن كذلك قضايا جزئية كالبنية الأساسية والمؤسسات، كذلك أوضحت التجارب الدولية أن النمو الناتج عن اصلاحات الاقتصاد الكلى يتعثر ما لم يرافقه اصلاحات مؤسسية وتنظيمية واصلاحات فى البنية الأساسية. فبعد موجة من برامج التثبيت فى التسعينات، بدأت معظم الحكومات تنتهج ما سمى بسياسات الجيل الثانى للاصلاح من أجل المحافظة على أداء النمو، ومن هنا يصبح فهم الظواهر الجزئية للمناخ الاستثمارى أمرا هاما.

نحو فهم عملى أفضل للمظاهر الجزئية لمناخ الاستثمار

لا يتم فهم الأمور الجزئية والهيكلية لمناخ الاستثمار، ومنها البنية الأساسية والحكم، جيداً مثل العوامل الكلية. وأحد الأسباب لذلك هو قصور البيانات. ومن ثم فلفهم هذه الأمور، لابد من تعدى المدخلات والمخرجات وسؤال كيف تعمل العمليات وكيف يشترك الأفراد. بالتحديد لابد من تجميع نوعان من البيانات الجزئية لتتوفر التفاصيل حول جودة مناخ الاستثمار- بيانات على مستوى المنشأة من مسوح الشركات، وبيانات على مستوى الدولة حول المؤسسات التى تؤثر على المنشآت.

المسوح على مستوى الشركات: أحد المبادرات الحديثة والمستمرة للبنك الدولى هى مساعدة الدول على اجراء مسوح كبيرة منظمة على المنشآت من أجل فهم أفضل لمشكلات البنية الأساسية والحكم والتى تقف عائقاً أمام الاستثمار الأكثر انتاجية وخلق الوظائف.

بدأ البحث المنظم حول مناخ الاستثمار باستخدام المسوح على مستوى الشركات فى البنك الدولى والبنك الأوروبى للتعمير والتنمية خلال التسعينات، وحقق تقدماً خلال السنة أو السنتين الأخيرتين، تغطى هذه المسوح عينة عشوائية ضخمة من الشركات (مثل ١٢٠٠ شركة فى الهند و١٥٠٠ شركة فى الصين). تجمع هذه المسوح البيانات الحقيقية للشركات حول المبيعات، والإنتاج، والمدخلات، والتكاليف، كما أنها تتضمن اسئلة كمية محددة حول مظاهر البنية الأساسية والحكم لمناخ الاستثمار مثل: ما معدل زيارة المسئولين لك؟ كم من الوقت

تقضيه الإدارة معهم؟ ما عدد الأيام التى واجهت الشركة فيها انقطاع للتيار الكهربائى؟ هدفنا هو ربط معالم مناخ الاستثمار هذه بالعوائد مثل انتاجية الشركة، والاستثمار، والنمو.

بيانات حول المؤسسات التنظيمية على مستوى الدولة: بالاضافة للمسوح على مستوى المنشآت، فنحن نجمع بيانات حول العديد من المجالات الهامة لتنظيم الأعمال فى أكثر من ١٠٠ دولة مثل الاجراءات، والتكلفة، والوقت المستغرق لتسجيل عمل جديد، تنفيذ عقد، أو الدخول فى اجراءات الافلاس. باستخدام هذه البيانات يمكن تقييم أداء الدولة وتحليل ما يقود الاختلافات بين الدول فى النتائج المتعلقة بمناخ الاستثمار. وبما أن هذه البيانات تقيس تفاصيل التنظيمات، فهى تكمل مسوح الشركات بتوضيح بعض المصادر المحددة للقيود التنظيمية على الشركات، فمثلاً مسوح الشركات يمكنها توضيح الوقت المطلوب من أجل تسجيل عمل، بينما المؤشرات التنظيمية توضح لنا أى الاجراءات بعينها تؤدى للتأخير ومن ثم توضح ما المطلوب تغييره من أجل تقليل الوقت المطلوب للمنظم لتسجيل شركته. وتحدث البيانات التنظيمية سنوياً ومن ثم يمكننا معرفة ما الذى يقود التغييرات فى التنظيمات والمؤسسات المتعلقة بمناخ الاستثمار عبر الزمن.

وعلى الرغم من أنه تم التوسع فى هذين المجالين لتجميع البيانات خلال السنة أو السنتين الماضيتين فقط، إلا انهما يعتبران من أهم مصادر المعلومات حول المظاهر الجزئية لمناخ الاستثمار. وأمثلة أخرى على ما نتعلمه من هذه البيانات تتعلق بالمكونين الآخرين لمناخ الاستثمار، البنية الأساسية والحكم والمؤسسات.

البنية الأساسية:

تعتمد الشركات على وجود الكمية والنوعية المناسبة من البنية الأساسية- من الطاقة، والاتصالات، والمياه، والنقل، والبنية الأساسية المالية، بالاضافة إلى المهارات والتكنولوجيا. وفقر البنية الأساسية للخدمات تجعل الشركات تبذل جهداً أكبر لتحصيل المعلومات والحصول على المدخلات وتوصيل منتجاتها للأسواق، تستطيع هذه التكاليف الإضافية أن تمحو الميزة

النسبية للشركات، وإذا ما كانت مرتفعة قد تمنع الشركات من الاستثمار أو الدخول إلى السوق على الإطلاق.

وتوضح مسوح مناخ الاستثمار أن قضايا البنية الأساسية مثل الطاقة الكهربائية، وقت وتكلفة النقل، والوصول لتكنولوجيا الاتصالات تعتبر محدداً رئيسياً لتنافسية وربحية الشركات، كما توفر مؤشراً لقدرة الدولة على توفير خدمات البنية الأساسية للمنظمين، وتقدم ارشاداً مفيداً حول التحديات المتوقعة. مثلاً المسوح فى الصين توضح أن خدمات البنية الأساسية بها أفضل من العديد من الأماكن الأخرى فى الدول النامية، فالشركات فى الصين تخسر فى المتوسط ٢% من مبيعاتها نتيجة لتوقف التيار الكهربائى مقارنة ب٦% فى المسوح الباكستانية، والعديد من الشركات المدروسة فى المسح تستورد المواد أو الآلات، والشركة الصينية تستطيع الحصول على أحدث شحناتها من الجمارك خلال ٨ أيام وهو ما يمكن مقارنته بدول أكثر تقدما مثل كوريا وتايلاند، بينما فى الهند يتطلب تخليص الشحنة ١١ يوم، وفى باكستان ١٨ يوم. وأكثر الأرقام تطرفاً فى فترة التخليص الجمركى تأتى من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث هى عالية بوضوح فى الجزائر (٢٤ يوما)، وأكثر كفاءة فى المغرب ٣ أيام. كذلك نرى أنه فى أفقر المناخات الاستثمارية، تميل معظم الشركات لامتلاك مولد الطاقة الخاص بها، وفى هذه النقطة، تمتلك ٢٧% من الشركات الصينية مولد الطاقة الخاص بها مقارنة ب٢٥% فى الجزائر، و١٧% فى الهند و٦٩% فى الهند.

كما أوضحت المسوح أن البنية الأساسية الفقيرة تضر بالشركات الصغيرة على وجه الخصوص (جدول ٣) ففى الدول التى أجرى بها مسح مناخ الاستثمار، وجد أن الشركات الصغيرة أكثر عرضة لقضاء أيام من انقطاع الخدمات الكهربائية والمائية. ويتضح الفرق بين الشركات الصغيرة والكبيرة بشدة فى الجزائر حيث تكون الشركات الصغيرة أكثر عرضة لمواجهة اضطرابات التيار الكهربائى (إجمالى ١٨ يوم)، بنحو ٥٠% عن الشركات الأكبر ، وهى أكثر عرضة ب٣ مرات لمواجهة اضرابات فى الخدمات المائية (إجمالى ٥٤ يوم). أيضاً فالشركات الصغيرة لديها آليات أقل قدرة من الشركات الكبيرة للتعامل مع البنية الأساسية

الغير كفء مثل امتلاك المولد الكهربائى الخاص بها. فى الهند تعتبر تكلفة الطاقة من أكبر مشاكل الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم عكس الحال فى الدول الأخرى التى فيها تمتلك الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم مولداتها الخاصة مما يقيد سدس رأسمالها، كذلك فالبنية الأساسية الفقيرة لها العديد من التكاليف الغير مباشرة على الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم- وحين تصبح البنية الأساسية الضرورية فقيرة يختنق الاستثمار الأجنبى المباشر ومن ثم تصبح هناك فرصا أقل للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم لتنمية علاقات توريد محلية مع المستثمرين متعددى الجنسية مما يعتبر محفزاً كبيراً لقطاع الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم.

جدول رقم (٣): مقارنات دولية لمؤشرات البنية الأساسية

الدولة	حجم الشركة	نسبة من يمتلكوا مولد خاص بهم	الأيام بدون كهرباء	الأيام بدون ماء	نسبة من يمتلكوا خزانات مياه
الجزائر	صغيرة	١٦	١٨	٥٤	٢٧
	كبيرة	٥٣	١٣	١٧	٤٣
المغرب	صغيرة	١٤	١٦	٣	٢٨
	كبيرة	٢٥	١٦	٣	٣٢
الصين	صغيرة	١٦	٥		
	كبيرة	٣٩	٤		
الهند	صغيرة	٦١			٤٣
	كبيرة	٨٤			٦٥

المصدر: البنك الدولى، مسوح مناخ الاستثمار

ولخدمات البنية الأساسية تأثير مباشر على أداء الشركات، ففى الهند يمكننا الآن مقارنة مناخ الاستثمار على مستوى الولايات باستخدام بيانات مسوح الشركات، عدد الشركات فى ولاية اتر برادش التى تمتلك مولداتها الخاصة ضعف العدد فى ولاية مهاراشتا، مما يعكس انخفاض الاعتماد على الطاقة الكهربائية فى الولاية، كما دونت الشركات فى الولاية ضعف

عدد الزيارات الرسمية للمسؤولين عن ولاية مهاراشتا مما يوضح أن اتر برادش، أكبر الولايات الهندية وأحد أكثرها فقراً تمتلك كل من سعة رأس مالية عالية ومعدل نمو أقل من ولاية مهاراشتا. كذلك تساعد البنية الأساسية الفقيرة على فهم فجوات الإنتاجية عبر الولايات الهندية، فمتوسط إنتاجية العامل فى الولايات ذات مناخ الاستثمار الفقير أقل ٦% منها فى أفضل الولايات مناخاً نتيجة لتكلفة الكهرباء العالية.هذه النتائج قوية وسهلة الإدراك ولها أثر قوى على صناع السياسة.

لا نملك فى مصر بيانات للمقارنة على مستوى الشركات، ولكن الأدلة الموجودة تشير إلى أنه فى حين هناك مجال للتحسين، فخدمات البنية الأساسية لا تمثل بالنسبة للشركات نفس العائق الذى تمثله فى العديد من الدول النامية الأخرى. خلال العقدين الماضيين، كانت هناك استثمارات هائلة فى التطوير نتج عنها خدمات بنية أساسية أفضل كماً ونوعاً، والتحدى الآن يكمن فى المحافظة على هذه الخدمات فى مواجهة انخفاض الاستثمارات الحكومية، والتحسين المستمر فى الجودة والاستخدام.

ما الذى يمكن للحكومة عمله لتحسين خدمات البنية الأساسية للمنظمين؟ أحد أهم اسباب الأداء السئ لخدمات البنية الأساسية هى انها يتم توفيرها عن طريق احتكارات حكومية غير كفء والتى تعانى من نقص خطير فى استثمارات الصيانة والقدرة. وتوسيع المشاركة الخاصة فى توفير خدمات البنية الأساسية، مع وجود إطار تنظيمى جيد، يساعد على تشجيع الكفاءة، وزيادة الاستثمارات وتوسيع القدرات. والأمثلة على اصلاحات ناجحة تتضمن:

الخصخصة: فقد تم تحقيق مكاسب كبيرة من خصخصة الخدمات المائية فى كارتاجينا بكولومبيا حيث ارتفعت استمرارية الخدمات المائية من ٧ ساعات إلى ٢٤ ساعة يومياً وارتفع التوصيل إلى المناطق الفقيرة من صفر إلى ٩٨%وارتفعت التوصيلات بشكل عام بنحو ٤٠%.

تحرير دخول الموردين من القطاع الخاص: فمثلاً، تقوم كل من الشركات الخاصة الصغيرة والأفراد بتوفير خدمات المياه فى المكسيك والبرتغال، وتوفر الشركات الصغيرة الكهرباء فى اليمن[٢٨].

كذلك يعتبر شكل مشاركة القطاع الخاص أمراً هاماً، فهو أكثر نجاحاً عندما يصاحبه إصلاح تنظيمى على مستوى القطاع يوافق بين الحافز الخاص بموفرى خدمات البنية الأساسية مع احتياجات المستهلكين، ويشجع المنافسة ويوفر كيان تنظيمى مستقل يشرف على الأشياء الأخرى كالجودة، والسعر، وتغطية الخدمات، والتزام الموفرين بتخفيض التكلفة والخدمات الجيدة[٢٩]. مع معرفة الدور الهام لمشاركة القطاع الخاص، لابد كذلك من ادراك أن الجزء الأكبر من البنية الأساسية لابد أن تظل فى يد القطاع العام. لا يجب النظر إلى الخصخصة على انها الحل العالمى. أحد التحديات الأساسية لمناخ الاستثمار هى زيادة جودة خدمات البنية الأساسية العامة.

الحوكمة ودور المؤسسات:

بالرغم من ادراكنا لتزايد أهمية دور الحوكمة والمؤسسات، إلا أن بناء مستوى قوى من الحوكمة والمؤسسات ليس بالأمر اليسير. وفى هذا الاطار يشتمل مناخ الاستثمار على المؤسسات المتعلقة بالأنشطة التالية:

- الأسواق التنافسية: مثل الدخول والخروج وملكية الحكومة والدعم
- توزيع الموارد: الضرائب والعمالة ورأس المال (ومنها المؤسسات المالية القوية)
- حقوق الملكية وتفعيل أحكام القضاء: حكم القانون والتقاضى
- شئون المصالح العامة: البيئة والصحة والأمان

وفى هذا الاطار تكتسب العلاقة بين الحكومة وشركات القطاع الخاص أهمية خاصة وذلك فيما يتعلق بمستويات الفساد والسلوك التحكمى وتعقد الاجراءات الادارية التى تواجه رجال الاعمال.

ولا يجب الخلط بين الحاجة إلى تجنب التعقيدات البيروقراطية من جانب وأهمية وجود الضوابط من جانب آخر. ولا يتمثل السؤال الرئيسى فى هل يجب وضع ضوابط أم لا، بل بالأحرى ما الذى ينبغى وضع ضوابط له وكيف يتم ممارسة هذه الضوابط. حيث إن الضوابط من شأنها أن تؤدى إلى تيسير الحصول على مخرجات كفء كما أنها تخدم المصالح العامة. وقد تتحول النظم القائمة على ممارسة هذه الضوابط إلى مصدر للإزعاج البيروقراطى والفساد. إن ضعف مستوى الحوكمة والمؤسسات يؤثر سلباً على مناخ الاستثمار حيث تزداد القيود أمام الدخول وترتفع تكاليف التشغيل ويزداد عدم التيقن. وأظهرت عدة دراسات وجود علاقة ارتباط قوية بين مؤشرات الحوكمة وجودة المؤسسات من ناحية والمخرجات التنموية من ناحية أخرى[٣٠]. وينطبق ذلك على كلا من الشركات الكبيرة والصغيرة، إلا أنها تمثل أهمية أكبر بالنسبة للشركات الصغيرة والتى تتسم بضعف قدرتها على تمويل تكاليف الانشاء واستخدام (العلاقات السياسية) والوسائل الأخرى اللازمة لمواجهة التعقيدات الادارية.

ونحاول فى المسوح المتعلقة بمناخ الاستثمار البحث عن أساليب مبتكرة وخلاقة حتى يمكن تحليل هذه القضايا الصعبة وقياسها كمياً. فمثلاً، نطلب من الشركات أن تقوم بتقدير الوقت المنقضى فى التعامل مع البيروقراطية الحكومية وكم تدفع من مبالغ غير رسمية لإنجاز الأمور المختلفة. وتبدو النتائج مذهلة. ففى باكستان، يشير رجال الأعمال إلى أن الوقت اللازم للتعامل مع التفتيش الحكومى من قبل الموظفين الرسميين يصل إلى ٣٦ يوماً فى مقابل ١٦ يوماً فى بنجلادش و ١٠ أيام فى الهند. وفى الصين، تحقق الشركات التى تمارس الفساد بشكل كبير مستويات أداء أقل. وعلى مستوى ٦٩ دولة يوجد علاقة ارتباط بين الوقت الذى يقضيه مديرو الشركات فى التعامل مع البيروقراطية الحكومية والحصول على التصاريح من ناحية وتدفق مستويات أقل من الاستثمار الأجنبى المباشر وذلك بافتراض التحكم فى المتغيرات المتعلقة بحجم السوق ورأس المال البشرى والاستقرار الاقتصادى[٣١].

وتبين المسوح أيضاً درجة المنافسة داخل الأسواق. ويعتبر تشتت انتاجية الشركات داخل أى صناعة من أكثر المؤشرات تعبيراً عن درجة المنافسة داخل الأسواق. وعندما يكون المنتجون

الأقل كفاءة فى وضع لا يجبرهم على تحسين مستوى انتاجيتهم أو الخروج من السوق تـزداد درجة التشتت فى الإنتاجية داخل الصناعة. وكلما ازدادت حدة المنافسة كلما لجأت الشركات إلى الابتكار وتحسين الكفاءة وتبنى تكنولوجيا أفضل أو الخروج من السوق وبالتالى يـتقلص التشتت فى الإنتاجية. وفى صناعة الإلكترونيات فى الهند، تتسم انتاجية أعلى المنتجين أداءاً بأنها أكثر خمس أمثال من أقل المنجين أداءاً. أما فى كوريا فالفرق هو الضـعف فقـط. وتشـير الدراسات إلى أن الإنتاجية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقيود الدخول والخروج. وتميل الدول التى تضع قيوداً أكبر على الدخول إلى وجود فجوة أوسع بين أفضل وأسوأ المنتجين[٣٢].

وبجانب تخفيض القيود الاجرائية المباشرة على الدخول والخروج، تشجع الخصخصة على زيادة درجة المنافسة حيث إنها تشجع الداخلين الجدد كما أنها تحقق مكاسب على مسـتوى الانتاجية. وأشار العديد من الدراسات إلى أن الخصخصة – وخصوصاً فى الدول الانتقالية- قد أدت إلى توليد مكاسب كبيرة[٣٣]. إلا أن الخصخصة فى حد ذاتها لا تمثل علاجاً سـحرياً. إذ يتطلب الأمر وجود بيئة مؤسسية قوية حتى تحقق الخصخصة النتائج المرجوة علـى مسـتوى الانتاجية لاسيما إذا ما اقترنت بزيادة المنافسة داخل الاقتصاد. وتختلف خصخصة الخـدمات العامة ، مثل البنية التحتية ، عن خصخصة القطاعات التنافسية الانتاجية العادية والتى حققت مكاسب هائلة. وأشار العديد من الدراسات إلى أن ملكية الحكومة للبنوك تؤدى إلى تخفيض المنافسة وتقييد الحصول على الائتمان كما قد تزداد درجة المخاطر وحـدوث الكـوارث[٣٤] ويمثل ذلك أهمية خاصة بالنسبة لمصر حيث تمتلك الدولة حصة كبيرة من المؤسسات المالية.

وسوف نستعرض بعض المؤشرات عن المؤسسات التنظيمية فى مجموعة من الدول حـتى يمكن اجراء بعض المقارنة حول الوضع التنظيمى داخلها. كما أن ذلك يساعدنا على التعرف على تأثير الأوضاع التنظيمية المختلفة داخل دول المقارنة على نشاط رجال الأعمال، وكيف أن أنماطا معينة من الضوابط والأوضاع التنظيمة من شأنها إما أن تـؤدى إلى زيـادة تكلفـة الأعمال أو تقدم حافزاً أمام الشركات للانضمام إلى القطاع الرسمى والاتجاه إلى مزيـد مـن

الاستثمارات. ويوضح الجدول التالى (الجدول رقم ٤) نتائج المسوح التى قمنا بها فيما يتعلق بالوضع فى مصر مقارنة ببعض الأوضاع الدولية الأخرى:

الجدول رقم ٤: مؤشرات حول الأوضاع التنظيمية

المؤشر	مصر	متوسط دول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا	متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية	الأفضل
عدد الاجراءات اللازمة لتسجيل الأعمال	١٣	١١	٧	٢
الأيام اللازمة لتسجيل الأعمال	٥٢	٦٠	٣٣	٢
تكلفة تسجيل الأعمال (كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى)	٦١	٦٢,٤	١٠,٩ ٠	...
الأيام اللازمة لتنفيذ الأحكام التجارية	٢٠٢	٣٠٢	٢٠٥	٧
تكلفة تنفيذ الأحكام التجارية (كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى)	١٧	٢٣	١٦	١٠
مؤشر تعقد الاجراءات البيروقراطية فى المحاكم	٣,٧٩	٤,١١	٣,٠٨	٠,٧٣
مؤشر جمود قانون العمل	١,٨١	١,٤٥	١,٣٥	٠,٧٧
مؤشر جمود قانون العلاقات الصناعية	١,٧٤	١,١٠	١,٢٤	٠,٢٥
نسبة الاقتصاد غير الرسمى	٣٥,١٠	٢٧,٤٨	١٧,٤٠	٨,٨٠

■ ضوابط الدخول: فى يناير٢٠٠٢، يستغرق الأمر ١٣ اجراءاً و٥٢ يوماً ويتكلف ٦١% من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى وذلك لتسجيل عمل استثمارى جديد فى مصر. وتعتبر هذه الأرقام سيئة إذا ما قورنت بأفضل الدول مثل كندا حيث يستغرق الأمر اجراءين ويومين ويتم بشكل الكترونى. وفى الدانمارك يتم التسجيل مجاناً. وترتبط الاجراءات البيروقراطية بوجود مستويات مرتفعة من الفساد وقطاع غير رسمى أكبر.

■ تنفيذ الأحكام التجارية: يتطلب تنفيذ الأحكام التجارية ١٧ اجراءاً و٢٠٢ يوماً وهو أفضل من متوسط دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويقترب من مستويات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. وبالرغم من ذلك تتسم الاجراءات بالتعقيد البيروقراطى الشديد[٣٥]. وبالمقارنة مع الدول المختلفة، يتبين وجود علاقة ارتباط بين ارتفاع مستوى التعقد البيروقراطى وتراجع اللجوء للعدالة وانخفاض مستوى تنفيذ الأحكام ووجود فساد أكبر داخل المحاكم. واكثر النظم كفاءة فى حل النزاعات – داخل المسح - يوجد فى تونس، حيث لا يستغرق الأمر سوى ٧ أيام و١٠ اجراءات.

■ قواعد العمل: يتصف سوق العمل فى مصر بأنه أكثر جموداً مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكلما ازدادت قواعد العمل جموداً كلما ظهر القطاع غير الرسمى بشكل أكبر.

■ الاقتصاد غير الرسمى: أشارت التقديرات إلى ارتفاع نسبة القطاع غير الرسمى فى مصر (٣٥%) مقارنة بدول شمال أفريفيا والشرق الأوسط ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (٢٨% و١٧% على التوالى).

٦. مواجهة التحديات:

بعد خبرة ٥٠ عاماً من التنمية يعتبر مناخ الاستثمار أحد العمودين الرئيسيين لاستراتيجية التنمية. وفى مصر يعتبر بناء مناخ يشجع رجال الأعمال على خلق الوظائف وتحسين الانتاجية وزيادة استثماراتهم أحد التحديات الرئيسية التى تواجه عملية التنمية.

أهمية التحديات التى تواجه مصر

حتى تتمكن مصر من تحقيق معدلات نمو مرتفعة ينبغى أن يتحسن الوضع التنافسى للقطاع الخاص وأن يزداد اندماجاً داخل الاقتصاد العالمى. كما أن شركات القطاع الخاص يجب أن تكون قادرة على توليد فرص عمل بمعدل أكبر لاستيعاب العدد الضخم للداخلين

الجدد فى قوة العمل. وكما ذكرنا سالفاً تتمتع مصر بمزايا عديدة تساعد على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. إلا أن تحسين مناخ الاستثمار فى مصر يعتبر شرطاً أساسياً حتى يتمكن الاستثمار من توليد المنافع المرجوة منه على صعيد تحسين الانتاجية وخلق الوظائف وزيادة تدفقات التجارة الخارجية.

ويتطلب الأمر الاستمرار فى اجراء الاصلاحات اللازمة بشكل أعمق. ومن خلال الاستفادة من الدروس السابقة ومن واقع خبرات الدول المختلفة يوجد ست مجالات تحتاج إلى مزيد من الاصلاح. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة المصرية تعكف الآن على احداث مزيد من الاصلاح فى هذه المجالات[٣٦].

- زيادة الانفتاح التجارى: إن زيادة الانفتاح التجارى يعتبر وسيلة هامة للإسراع من النمو الاقتصادى وتخفيض حدة الفقر. ويمكن أن تزداد تدفقات التجارة الدولية من خلال تخفيض مستوى التعريفات على الواردات والاستمرار فى تطبيق سياسة سعر الصرف المرن مع تطبيق سياسة نقدية قوية. بالاضافة إلى الاتجاه إلى تيسير الاجراءات الجمركية والحواجز الأخرى غير التعريفية مثل العديد من التصاريح المطلوبة.

- دعم الاطار المؤسسى للمنافسة: وذلك من خلال الاستمرار فى سياسة الخصخصة وتقليص دور الدولة وتيسير اجراءات التسجيل واجراءات اشهار الافلاس. وتعتبر زيادة المنافسة داخل القطاع المالى ذات أهمية خاصة. إن هذه الإصلاحات من شأنها أن تشجع على تفعيل ديناميكية شركات القطاع الخاص وخصوصاً الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- تفعيل تنفيذ الأحكام التجارية: وذلك من خلال الاصلاح القضائى لتحسين كفاءة المحاكم التجارية مما سيساعد المستثمرين على تفادى تحمل تكاليف كبرى عند قيامهم بالاستثمار.

- اصلاح النظام الضريبى: مما سيساعد على تقليل ظاهرة التهرب من الضرائب وتفادى الاجراءات البيروقراطية المعقدة. لقد تم اصلاح الضرائب على الدخل فى مصر، بينما لم يتم

الانتهاء بعد من استكمال عملية اصلاح الضرائب على المبيعات. ولذلك ينبغى الاستمرار فى اجراء الاصلاحات التى من شأنها تبسيط النظام الضريبى وتحسين الشفافية وتعزيز فاعلية نظام جمع الضرائب.

- زيادة مرونة قواعد العمل: وذلك حتى لا تميل الشركات إلى العمل فى ظل النظام غير الرسمى من ناحية، ومن ناحية أخرى حتى لا تضطر الشركات إلى اتخاذ قرارات استثمارية مشوهة مثل الاتجاه نحو استخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال.

- خدمات البنية التحتية: لقد تحسنت خدمات البنية التحتية بشكل هائل خلال العقدين الفائتين. إلا أنها تتطلب الاستمرار فى ضخ مزيد من الاستثمارات وتحسين اجراءات الصيانة والتطوير ورفع الانتاجية. ومن الأهمية بمكان زيادة مشاركة القطاع الخاص فى مشروعات البنية التحتية.

محركات التغيير:

مما سبق يتضح أهمية تغيير المؤسسات والحوكمة من أجل بناء مناخ موات للاستثمار. ولكن كيف يتم تغييرها؟ توضح النقاط الست التالية كيف يمكن تغيير وضع المؤسسات من خلال الاستعانة بتجارب الدول الأخرى الناجحة فى هذا المجال. ومن المهم الإشارة إلى أن محرك التغيير قد يكون من أعلى لأسفل أو من أسفل لأعلى. وكلما تم تصميم هذه التغييرات بشكل يتواءم مع الظروف المحلية الداخلية للدولة كلما شهدت نجاحاً فى تطبيقها.

أولاً إنى أثق بشدة فى أهمية الدلائل والمعلومات والتحليل كمحفز للتغيير. مثلاً فى بيرو، أشار هرناندو دى سوتو أن الأمر يستغرق ٧٢٨ خطوة بيروقراطية حتى يقوم الشخص بتحويل حقه غير الرسمى فى المسكن إلى شكل قانونى رسمى[٣٧]. وبالتالى أثار الرأى العام فى بيرو هذه القضية وطالب الأفراد بتيسير وتبسيط اجراءات تسجيل الملكية، وما كان من البرلمان البيروفى إلا أن صدق على تمرير تشريع يقضى بتحويل تسجيل الملكية إلى شكل رسمى وتحسين وضع حقوق الملكية وتوفير فرص استثمارية أمام السكان الفقراء.

وقد أثبتت المسوح على مستوى الشركة والمؤشرات التى يتم الاستعانة بها للتعبير عن وضع المؤسسات ومقارنتها عبر مجموعة من الدول فاعليتها فى التعبير عن وضع مناخ الاستثمار داخل دولة ما. ومن البديهى أن هذه البيانات قد تعكس معلومات سلبية تعبر عن عناصر غير مواتية فى مناخ للاستثمار، مما يساعد على الاشارة بالبنان إلى مواضع الخلل الذى يستدعى اتخاذ اجراءات اصلاحية. وبالتالى فإن مزيدا من المسوح التى يتم اجراؤها فى مصر من شأنها أن تحدد بشكل أعمق العقبات التى تواجه المستثمرين والتى قد تؤثر سلباً على الانتاجية ومن ثم تساعد على وضع أولوية للاصلاحات الواجب اتخاذها.

ثانياً: إن اختيار سياسة معينة قد يؤدى إلى تشجيع أو عرقلة التحرك نحو الاتجاه الصحيح فى طريق التغيير. وقد أشار الاقتصاديون كثيراً إلى أن عملية استخراج التصاريح مثلاً تنطوى على الكثير من احتمال اللجوء إلى الفساد أو الاستخدام التحكمى من قبل الموظفين الحكوميين. وتشتت هذه الممارسات من قدرة رجال الأعمال على ابتكار منتجات جديدة أو أساليب جديدة فى الادارة. وفى هذه الحالة ينبغى التخلص من تلك السياسات السيئة حتى يتم تغيير المؤسسات بالشكل المطلوب. ففى كوريا وبعد مراجعة الضوابط والقواعد المعمول بها هناك تم استبعاد ٥٤٣٠ قاعدة غير ضرورية — حيث انخفض عدد القواعد بنسبة ٥٠%- فى أقل من عام واحد. وأدى هذا الاجراء إلى تقليل فرص اللجوء إلى الفساد من ناحية ومن ناحية أخرى أكد على التزام الحكومة بتوفير مناخ جيد من الحوكمة. كما قامت دول وسط آسيا بتخفيض عدد الاجراءات البيروقراطية من خلال تقليل مرات التفتيش التى يتم اجرائها رسمياً بالإضافة إلى منح " دفاتر تفتيش" رسمية لرجال الأعمال حيث يقوم المفتش بالتوقيع عليها قبل الشروع فى التحرى عن الأعمال. كما وضعت هذه الدول سياسات تعالج شكاوى رجال الأعمال الذين تعرضوا للفساد من قبل بعض الموظفين الحكوميين.

ثالثاً، إن تعزيز سياسة المنافسة من شأنه أن يحدث التغيير المطلوب فى مناخ الاستثمار. وقد أرغمت المنافسة بين القوانين المتعلقة بالاستثمار الحكومات على اصلاح مناخ الاستثمار. مثلاً ، وكما أوضحت الدراسات ، فقد أدت الضغوط التنافسية إلى تطوير قانون الشركات

فى اليابان وشيلى والولايات المتحدة[٣٨]. وتشجع الضغوط التنافسية من قبل بعض الشركات سواء المحلية أو الأجنبية على المطالبة بتحسين وضع المؤسسات كما فى حالة البنوك المكسيكية التى مارست ضغوطاً بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة لدول شمال أمريكا من أجل اقرار تطبيق قواعد احتياطية أفضل وقد مهد ذلك الطريق أمام قدوم المنافسة الأجنبية. وتشجع المنافسة على الموارد على التغيير أيضاً.

وفى أواخر القرن التاسع عشر فى تايلاند، أحدث الانفتاح التجارى زيادة فى الصادرات من الأرز. وأدى إلى زيادة التنافس على الأراضى المزروعة أرزاً مما أدى بدوره إلى خلق طلب على وضوح وفاعلية حقوق الملكية الفكرية. ومنذ بداية ١٨٩٢، أقدمت الحكومة على وضع نظام مبتكر لتدوين ملكية الأراضى يوازن بين التقاليد المحلية ومتطلبات القانون الرسمى. ومن المتوقع أن تزداد هذه القوى التنافسية مع تزايد تيار العولمة[٣٩].

رابعاً، بإمكان أن تؤدى روح المبادرة الفردية والتنظيم إلى احداث التغيير. ويشبه سوق السباسات والابتكار المؤسسى سوق السلع الخاصة حيث إنه لا يتصف بالتوليفات التلقائية أو العشوائية من المدخلات. بل إن الأمر يستلزم وجود منظم بإمكانه ادراك وجود فرصة ما ثم يتجه لاستغلالها – كأشخاص مثل محمد يونس مؤسس بنك جرامين فى بنجلاديش والذى يمنح قروضا صغيرة ، أو مثل إيلا بهات والتى قامت بتأسيس رابطة النساء للتشغيل الذاتى فى الهند والتى بينت كيف يمكن أن يؤدى العمل على المستوى المحلى وتقديم التمويل والنصائح فى مجال الأعمال التجارية إلى تشجيع روح التنظيم لدى النساء.

خامساً، يمكن للإعلام ممارسة الضغط على صانعى السياسات لحثهم على التغيير. وفى هذا الاطار يمكن للاعلام ممارسة دوره فى تحسين الحوكمة من خلال الكشف عن حالات الفساد والاعلان عن الجزاء الذى وقع على القائمين بالفساد. فمثلاً، أذاعت محطة تلفزيونية فى بيرو عن حالة أحد نواب المعارضة وهو يتلقى رشوة من رئيس الأمن القومى. ونتيجة للغضب الشعبى الذى أحدثه هذا الخبر تم اسقاط حكومة الرئيس فوجيمورى. وتضمن تقرير " بناء

المؤسسات من أجل الأسواق " والذى أصدره البنك الدولى عام ٢٠٠٢ بالإضافة إلى تقرير آخر أصدره أيضاً البنك الدولى ويتناول دور الاعلام[٤٠] بمجموعة أخرى من الأمثلة حول الدور التنموى للاعلام كمحفز على تغيير الحوكمة والمؤسسات.

سادساً، يمكن خلق الدافع نحو التغيير من خلال التشجيع على انشاء الشراكات الفعالة لدعم عملية الاصلاح وشحذ تأييد أكبر عدد من الأفراد فى اتجاه الأفراد. ويبدو هذا أمراً صعب التنفيذ خصوصاً فى ظل عدم ادراك مجموعات المصالح المختلفة للمكاسب التى يمكن جنيها نتيجة العمل معاً. وبالرغم من ذلك يمكن الحديث عن نجاح العديد من أمثلة النهوض بالشراكات من أجل اصلاح مناخ الاستثمار. ففى روسيا اقترح مجموعة من رجال الأعمال الأجانب عقد مؤتمر دولى فى عام ١٩٩٤ لتكوين تحالف بين الحكومة ورواد الأعمال التجارية والاستثمارية والخبراء الدوليين لدعم مناخ الاستثمار. وتطور شكل هذا المنتدى حتى أصبح يعرف الآن بالمجلس الاستشارى للاستثمار للأجانب. وتعقد الاجتماعات مرة أو مرتين فى العام الواحد لتحديد أفضل الوسائل التى من شأنها جعل روسيا موقعاً مفضلاً للاستثمارات الأجنبية. وبفضل الحوارات التى كانت تجرى داخل هذا المجلس تم اجراء العديد من الاصلاحات فى مناخ الاستثمار مثل سياسة الضرائب وحوكمة الشركات والحماية القانونية للمستثمرين الأجانب.

وفى حالات أخرى، فإن شحذ تأييد أكبر عدد من الأفراد من أجل الاتيان بالاصلاح يؤدى إلى دعم عملية التغيير. وتقدم روسيا أيضاً مثالاً جيداً على أهمية شحذ تأييد الأفراد لعملية التغيير. ففى الاتحاد السوفيتى السابق رفض رجال طبقة الصفوة تطبيق عدة اصلاحات خلال العقد الأول من الفترة الانتقالية. حيث استفاد بعض رجال الأعمال من نظام الاقتراض فى روسيا واستطاعوا تكوين أوضاع احتكارية بتكلفة منخفضة للغاية وبالتالى أضر ذلك بالرغبة فى اتيان الاصلاحات التى تستهدف خلق مناخ من المنافسة داخل القطاع الخاص. بل وضعت هذه الممارسات عدة عقبات أمام بناء مناخ موات للاستثمار. ومع تزايد قوتهم الاقتصادية أصبح رجال الأعمال يتمتعون بالقوة السياسية والتى مكنتهم من الوقوف ضد أى

اصلاحات ومن ثم تحولت الدولة إلى مكاناً يخدم مصالح هذه الطبقة. وتستفيد هذه الطبقة من عيوب النظام المؤسسى الموجود ومن غير المتوقع أن يطالب هؤلاء باصلاح اطار مؤسسى[٤١] قد يؤدى فيما بعد إلى الاضرار بمصالحهم. وفى هذا الاطار من المفيد تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى يمكن الحصول على تأييد أكبر لاصلاح مناخ الاستثمار. حيث إن تنامى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يؤدى إلى زيادة عدد الشركات الراغبة فى تطبيق الاصلاحات اللازمة داخل مناخ الاستثمار. ويوجد العديد من الأمثلة الأخرى التى يمكن من خلالها استهداف التغيير المؤسسى. لقد بدأنا فى التحول من مجرد ادراك أهمية دور المؤسسات إلى البحث عن طرق تغيير وتحسين وضع هذه المؤسسات. ولكن لا يزال الطريق أمامنا طويلاً.

٧-الخلاصة

لقد حاولت الاعتماد على بعض الدروس الرئيسية فى مجال تحليل النهوض بالنمو الاقتصادى وتخفيض الفقر والتى يمكن النظر إليها فى شكل الإرتكاز على عمودين رئيسيين: منخ الاستثمار والاستثمار فى الأفراد وتمكينهم. إن تركيزى على مناخ الاستثمار لا يعنى التقليل من أهمية موضوع التمكين. حيث تظهر أجندة أخرى تتضمن أهمية تحسين الصحة والتعليم ومشاركة الأفراد فى عملية صنع القرار الاقتصادى. وتستحق هذه الأجندة اهتماماً خاصاً ومن الأفضل أن يتم تناولها بشكل منفصل[٤٢]. وسوف تحدث أجندة التمكين تأثيراً أكبر إذا تم اتباعها بالتزامن مع حدوث التغيرات المطلوبة فى مناخ الاستثمار.

ويتكون مناخ الاستثمار من ثلاث عناصر رئيسية: العوامل الكلية والبنية التحتية والحوكمة والمؤسسات، وبإمكان كل عنصر أن يحدث تأثيراً كبيراً على النمو الاقتصادى. وفى هذا الاطار حاولت الربط بين بعض عناصر مناخ الاستثمار فى مصر ومقارنتها ببعض التجارب من الدول الأخرى. ومن واقع هذه المقارنات يمكن تحديد بعض المجالات التى تحتاج للاصلاح والتطوير، مثل: مزيد من اندماج الاقتصاد المصرى داخل الاقتصاد العالمى وتشجيع المنافسة من خلال الخصخصة وخصوصاً خصخصة البنوك ودعم الحوكمة والمؤسسات بالتركيز على تفعيل

تنفيذ الأحكام التجارية وتحسين النظام الضريبى وسن تشريعات أكثر مرونة لسوق العمـــل فى مصر.

إن نجاح تجربة مصر فى مرحلة التسعينيات الاقتصادى والانبهار بالصناعات فى نواحى شتى يجعلنى أثق فى قدرة مصر على اتخاذ الخطوات اللازمة لاصلاح مناخ الاستثمار. حيث تمتلك مصـــر العديد من نقاط القوة كما تمتلك رجال أعمال موهوبين يرتكزون على وجود دولة نشـــيطة وقوية. ولا ينبغى أن تفوت مصر فرصة تهيئة مناخ موات للاستثمار خصوصاً فى ظل تزايـــد أعداد الداخلين لسوق العمل ووجود بعض المؤشرات حول انخفاض معدلات النمو. إن اصلاح مناخ الاستثمار من شأنه تشجيع رجال الاعمال على الابتكار والاستثمار وخلق فرص العمل وتوسيع أعمالهم مما يولد التأثير المنشود على حفز النمو الاقتصادى وتخفيض حدة الفقر.

References

Adams Jr., R. 2001. "Non-farm Income, Inequality, and Poverty in Rural Egypt and Jordan." Policy Research Working Paper No. 2572. The World Bank, Washington, D.C.

Beck, T., A. Demirgüc-Kunt, and V. Maksimovic. 2002. "Financial and Legal Constraints to Growth: Does Firm Size Matter?" Processed.

Broadman, H., M. Dutz, and M. Vagliasindi. 2002. "Competition in the 'Old' and 'New' Economy in Russia's Regions." in. *Unleashing Russia's Business Potential*. ed. Broadman,

H. World Bank Discussion Paper No. 434. The World Bank, Washington, D.C.

Brunetti, A., G. Kisunko, and B. Weder. 1999. "A Note on the Institutional Bias Against Small, Local Firms in Less-Developed Countries." Processed.

CII (Confederation of Indian Industry) and The World Bank. 2001. "Firm Analysis and Competitiveness Survey of India." New Delhi.

De Soto, H. 1989. *The Other Path: The Invisible Revolution in the Third World*. Harper Row, New York.

Dollar, D., and A. Kraay. 2001. "Trade, Growth and Poverty." *Finance and Development*, Vol. 38, No. 3, 16-19. International Monetary Fund, Washington, D.C.

Egyptian Center for Economic Studies and Institute for Liberty and Democracy. forthcoming. *Reforms to Integrate Extralegal Businesses in Egypt.* Egypt: ECES.

Fields G., P. Cichello, S. Freije, M. Menendez, and D. Newhouse. Forthcoming. "Escaping from Poverty: Household Income Dynamics in Indonesia, South Africa, Spain, and Venezuela." in Fields, G. and G. Pfefferman. eds. *Pathways Out of Poverty.* International Finance Corporation, Washington, D.C.

Fischer, S. 1993. "Role of Macroeconomic Factors in Growth." *Journal of Monetary Economics,* Vol. 32, No. 3, 485 – 512.

Frankel, A.J., and D. Romer. 1999. "Does Trade Cause Growth." *American Economic Review,* Vol. 89 (June), 379-99.

Galal, A., L. Jones, T. Pankaj, and I. Vogelsang. 1994. *Welfare Consequences of Selling Public Enterprises: An Empirical Analysis.* Oxford University Press, New York.

Galal, A., and B. Hoekman. 1997. "Regional Partners in Global Markets: Limits and Possibilities of the Euro-Med Agreements." Center for Economic Policy Research, London.

Galal, A. 2001. "Utility Regulation Versus BOT Schemes: An Assessment of Electricity Sector Reforms in Arab Countries." Working Paper No. 63, November 2001. The Egyptian Center for Economic Studies, Egypt.

Galal, A. 2002. "The Paradox of Education and Unemployment in Egypt." Working Paper No. 67, March. The Egyptian Center for Economic Studies, Egypt.

Holtz-Eakin, Douglas, Harvey S. Rosen, and Robert Weathers. 2000. "Horatio Alger Meets the Mobility Tables." NBER Working Paper No. w7619. National Bureau of Economic Research. Cambridge, MA.

Klaşen, S. 1999. "Does Gender Inequality Reduce Growth and Development? Evidence from Cross-Country Regressions." Background paper for World Bank, 2001a.

Klein, M. 2003. "Ways Out of Poverty: Diffusing Best Practices and Creating Capabilities." Working Paper. Private Sector Advisory Services. The World Bank, Washington, D.C.

Kaufman, D., A. Kraay, and P. Zoido-Lobatón. 1999. "Governance Matters." Policy Research Working Paper 2196. The World Bank, Washington, D.C.

Kaufman, D., A. Kraay, and P. Zoido-Lobatón. 2002. "Governance Matters II: Updated Indicators for 2000/01." Policy Research Working Paper 2772. The World Bank, Washington, D.C.

Lanjouw, P., and N. Stern. eds. 1998. *Economic Development in Palanpur over Five Decades*. Oxford University Press, Oxford, U.K.

Lanjouw, J., and P. Lanjouw. 2001. "The Rural Non-farm Sector: Issues and Evidence from Developing Countries." *Agricultural Economics,* Vol. 26, 1-23.

La Porta, R., F. Lopez de Silanes, A. Shleifer. 2000. "Government Ownership of Banks."

NBER Working Paper No. w7620.

McMillan J. and C. Woodruff. 2002. "The Central Role of Entrepreneurs in Transition Economies." *Journal of Economic Perspectives,* Vol. 16, Summer, 153-170.

Narayan, D. with P. Raj, K. Schafft, A. Rademacher, and S. Koch-Schulte. 2000. *Voices of the Poor: Can Anyone Hear Us?* Washington, D.C: Oxford University Press/World Bank.

Panizza, U. 2001. "Macroeconomic Policies in Egypt: An Interpretation of the Past and Options for the Future." Working Paper No. 61, October 2001. The Egyptian Center for Economic Studies, Egypt.

Pistor, K, Y. Keinan, J. Kleinheisterkam, and M. West. 2000. "The Evolution of Corporate Law." Background paper for World Bank, 2001d.

Schiffer, M., and B. Weder. 2001. "Firm Size and the Business Environment: Worldwide Survey Results." IFC Discussion Paper, No. 43. International Finance Corporation, Washington, D.C.

Schumpeter, Joseph A. 1945. *Capitalism, Socialism and Democracy*. New York: Harper. Orig. pub. in 1942.

Stern, N. 2002a. "Dynamic Development: Innovation and Inclusion." Munich Lectures in Economics, 19 November. Center for Economic Studies, Ludwig Maximilian University, Munich (http://econ.worldbank.org/view.php?id=22048).

Stern, N. (2002b). "Development as a Process of Change: Toward a Dynamic Public Economics." Keynes Lectures in Economics, 21 November. British Academy, London.

Stern, N. 2002c. "Making Trade Work for Poor People." Speech at the National Council of Applied Economic Research, 28 November. New Delhi.

Sutton, J. 2000. "The Indian Machine Tool Industry: A Benchmarking Study." World Bank, Washington, D.C. Processed.

Tybout, J. 2000. "Manufacturing Firms in Developing Countries: How Well Do They Do and Why?" *Journal of Economic Literature,* Vol. 38, No. 1, 11-44.

Vijverberg, W., and J. Haughton. 2002. "Household Enterprises in Vietnam: Survival, Growth, and Living Standards." Working Paper No. 2773. The World Bank, Washington, D.C.

World Bank. 1998. "Assessing Aid: What Works, What Doesn't, and Why." World Bank Policy Research Report. Washington, D.C.

World Bank. 1999. *World Development Report 1999/2000: Entering the 21st Century*, The World Bank, Washington, DC.

World Bank. 2001a. *Egypt: Country Assistance Strategy*. Report No. 22163-EGT. The World Bank, Washington, D.C.

World Bank. 2001b. *Egypt: Social and Structural Review*. Report No. 22397-EGT. The World Bank, Washington, D.C.

World Bank. 2001c. *Engendering Development: Through Gender Equality in Rights, Resources and Voice*. Oxford University Press, New York.

World Bank. 2001d. *World Development Report 2002: Building Institutions for Markets*. The World Bank, Washington, D.C.

World Bank. 2001e. *Finance for Growth: Policy Choices in a Volatile World*. Policy Research Report. The World Bank (Washington, D.C.) and Oxford University Press (New York).

World Bank. 2002. *Global Economic Prospects: Making Trade Work for the World's Poor*. The World Bank, Washington, D.C.

World Bank. 2002a. *Transition, the First 10 Years*. The World Bank, Washington, D.C.

World Bank. 2002b. *The Right to Tell: The Role of Mass Media in Economic Development*. The World Bank, Washington, D.C.

World Bank and Government of Egypt. 2002. *The Arab Republic of Egypt: Poverty Reduction in Egypt: Diagnosis and Strategy*. The World Bank, Washington, D.C.

World Bank. 2003. *Global Economic Prospects and the Developing Countries: Investing to Unlock Global Opportunities*. The World Bank, Washington, D.C.

World Bank. Forthcoming(a): "Doing Business in 2003: Understanding Regulations." The World Bank, Washington, D.C.

World Bank. Forthcoming(b). "Improving the Investment Climate in China." The World Bank, Washington, D.C.

الهوامش

[1]- هذه التحديات والفرص موضحة بتفاصيل أكبر فى البنك الدولى (2001 a,b) وفى البنك الدولى والحكومة المصرية (٢٠٠٢).

[2]- فالدول فى شمال أفريقيا استقبلت حوالى ٢,٦% من ناتجها المحلى الإجمالى فى صورة تدفقات للاستثمار الأجنبى المباشر (البنك الدولى، ٢٠٠١a,b)

[3]- انظر البنك الدولى (2001c) للحقائق حول الإناث والتنمية.

[4]- لانجوا وستيرن (١٩٩٨)

[5]- فيلدز وآخرون (سيظهر)

[6]- فيجفيربرج وهاوتون (٢٠٠٢)

٧- هولتز ايكن، وروزن، وويزرز (٢٠٠٠)، ناريان (٢٠٠٠).

٨- انظر لانجوا ولانجوا (٢٠٠١)

٩- البنك الدولى والحكومة المصرية (٢٠٠٢)

١٠- آدامز، (٢٠٠١)

[11]- شيفر وويدر (٢٠٠١)، بيك وديميرجاك كونت وفوجيسلاف ماكسيموفيك (٢٠٠٢)

١٢- برونيتى وكيسونكو وويدر (١٩٩٩)

[13]- انظر على سبيل المثال تيبوت (٢٠٠٠)

[14]- انظر على سبيل المثال برودمان وداتز وفاجلياسيندى (٢٠٠٢)، ماكميلان ووودراف (٢٠٠٢)

١٥- دى سوتو (١٩٨٩)

١٦- المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ومعهد الحرية والديمقراطية (؟؟؟)

١٧- كلاين (٢٠٠٣)

١٨- يحسب معدل الاستثمار من البيانات على مستوى المنشأة من خلال نمو الأصول الثابتة، مع التحكم فى قطاع الشركات، وعمرها والحجم المبدئى لأصولها الثابتة.

١٩- البنك الدولى. (؟؟)

٢٠- على سبيل المثال، فيشر (١٩٩٣) ،فرانكل وروموا(١٩٩٩)، ودولار وكراى (٢٠٠١)

٢١- بانيزا (٢٠٠١)

٢٢- انخفض نصيب الصادرات من الناتج المحلى الإجمالى من ٢٧% إلى ١٦% خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠، بلغ متوسط صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر حوالى ١,٣% من الناتج المحلى الإجمالى خلال العقد الماضى مقارنة بمتوسط تدفقات حوالى ٢,٦% فى شمال أفريقيا.

٢٣- يقاس الانفتاح بنسبة التجارة مقسومة على ٢ ومضروبة فى الناتج المحلى الإجمالى (البنك الدولى b٢٠٠١)

٢٤- تحتاج عمليات التوضيح، والترخيص، والتفتيش حوالى ١١ يوما، أضف إلى ذلك حوالى ١٥% تعريفات على الرغم من احتمال انخفاضها ؟؟؟؟

٢٥- جلال وهوكمان (١٩٩٧)

٢٦- ساتون (٢٠٠٠)

٢٧- البنك الدولى (d٢٠٠١)

٢٨- انظر على سبيل المثال جلال (٢٠٠١)، والبنك الدولى (d٢٠٠١)

٢٩- انظر مثلاً : Kaufman and others (1999, 2002).

30- World Bank (2003) - 31

31- World Bank (forthcoming[a] -

32- Galal and others (1994); World Bank (2002a); World انظر مثلاً - Bank (forthcoming[a]).

33-World Bank (2001e); La Porta and others (2000) - 34

٣٤- يقاس حجم التعقيد البيروقراطى من خلال مؤشر يعبر عن مدى تدخل أجهزة الدولة فى مسار حل النزاعات القضائية بما فى ذلك المتغيرات المتعلقة بدرجة التبرير القانونى

المطلوب وهل يتم تقديم الإعلان فى شكل مكتوب والاجراءات التى يطلبها رجال القانون وحجم الضوابط والقواعد التى تطلبها الدولة والمتعلقة بالدلائل فى قضية معينة World Bank(forthcoming [a]).

[36] - تتعلق هذه الاولويات بمناخ الستثمار والتى ورد ذكرها فى تقرير البنك الدولى المعنون: *Country Assistance Strategy* and *Social and Structural Policy Review*. World Bank (2000a,b).

[37] - De Soto (1989).

[38] - Pistor and others (2000)

[39] - World Bank (2001d).

[40] - World Bank (2001d, 2002b).

[42] - انظر Stern (2002a)

من بحوث المعهد

يصدر معهد التخطيط القومى سلسلتين من الانتاج العلمى ، المذكرات العلمية الخارجية منذ عام ١٩٦٠ وسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ عام ١٩٧٨ ، لتقديم الانتاج الفكرى للهيئة العلمية للمعهد الذى يركز بصفة خاصة على المشكلات التى تواجه التنمية والتخطيط فى المجتمع المصرى سواء على المستوى القومى والقطاعى أو المستوى الاقليمى ،ويقترح السياسات الكفيلة بعلاج هذه المشكلات ودفع عجلة التنمية فى مصر .

والاعمال المنشورة فى هاتين السلسلتين إما فى انتاج فردى لاعضاء الهيئة العلمية به أو نتاج جهد جماعى لفرق العمل البحثية التى تتشكل فى المعهد لبحث قضايا عملية تواجه متخذ القرار ، وذلك بمنهج علمى سليم . وقد تنوعت الموضوعات التى تناولتها الاعداد المختلفة لهاتين السلسلتين بحيث أصبحت تشكل مكتبة علمية فى مجال التخطيط والتنمية فى مصر.

وتستهدف هيئة التحرير من هذا الباب تقديم عرض لبعض الدراسات والبحوث التى تصدر فى كل منهما .